الأمم المتحدة

A/72/768–S/2018/165*



الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 February 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/72/651-S/2017/1056)، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات السياسة والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. ويتضمن مرفق هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور التقرير المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/826-S/2017/189)، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – تعرضت حكومة الوحدة الوطنية للضغط بسبب مأزق طويل الأمد بين القصر الرئاسي وحزب الجمعية الإسلامية السياسي نتج عن قرار بعزل حاكم ولاية. وهذا الخلاف الذي طال أمده هيمن على الساحة السياسية وأنذر بنسف الوحدة الوطنية. وأدت المفاوضات بين الطرفين إلى إحياء النقاش بشأن النظام الانتخابي، إذ سعى حزب الجمعية الإسلامية، الذي انضمت إليه أحزاب سياسية أخرى، إلى إدخال تغييرات على النظام قبل إجراء الانتخابات المقبلة. ومع ذلك، فقد استمرت الاستعدادات لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨ في ظل النظام الحالي، وساعد في ذلك

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

18-02724 (A) 070318 070318





إقدام اللجنة الانتخابية المستقلة على اختيار هيئة إدارية جديدة. وقامت علاقة عمل بناءة أكثر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ اعتمدت الجمعية الوطنية، وهي برلمان أفغانستان، الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨ ووافقت على ١١ من أصل ١٢ مرشحا للمناصب الوزارية. واتخذت الحكومة أيضا خطوات أخرى لتنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الفساد، وتواصل زيادة تحصيل الإيرادات العامة بفضل تحسين خدمات الإدارة والإنفاذ. غير أن نمو القطاع الخاص تعثر نتيجة استمرار تقلبات الأحوال الأمنية والشعور بالريبة حيال الأنظمة وانتشار الفساد. وظلت الحالة الأمنية غير مستقرة إلى حد كبير، إذ شنت العناصر المناوئة للحكومة سلسلة من الهجمات المروعة في المراكز الحضرية، ما حط من معنويات الناس وأنذر بنسف ثقتهم في الحكومة. وأدت هذه الحوادث أيضا إلى تصاعد التوترات بين أفغانستان وباكستان، إذ اتهم مسؤولون أفغان باكستان بأنها تتيح ”ملاذات آمنة للإرهابيين“ على أراضيها. وظل عدد الإصابات في صفوف المدنيين مرتفعا جدا طوال عام ٢٠١٧، ومثلت إصابات الأطفال حوالي الثلث، وتمخض الاقتتال الذي طال أمده عن آلاف من حالات النزوح الجديدة. وأخيرا، لم يُحرَز تقدم يذكر في اتجاه إجراء مفاوضات سلام بين الحكومة وحركة طالبان.

ألف – التطورات السياسية

٤ – منذ صدور التقرير السابق، هيمن على الحياة السياسة في أفغانستان مأزق طويل الأمد بين القصر الرئاسي وحزب الجمعية الإسلامية السياسي، شغل اهتمام الشخصيات الرئيسية في الحكومة والمعارضة السياسية على السواء، ونال من الوحدة الوطنية، وصرف الانتباه عن الخطة الإصلاحية الوطنية. وفي حين أن السبب المباشر لاندلاع الأزمة كان هو قرار اتخذه الرئيس أشرف غني بعزل محمد عطا نور من منصبه كحاكم لولاية بلخ، فإن المأزق سرعان ما كشف وجود تضارب في التصورات بشأن أصول شرعية الحكومة. ومع ازدياد طول أمد حالة الجمود، أصبحت المفاوضات بين الطرفين أيضا منبرا لتعبير المعارضة عن شواغل أوسع نطاقا، إذ استخدمت الأحزاب السياسية الأزمة لتكثيف مطالبها الطويلة الأمد بإجراء إصلاحات في النظام الانتخابي والدستور.

٥ – وأتى هذا الخلاف بين القصر الرئاسي وحزب الجمعية الإسلامية فبلغ معه التوتر القائم منذ أمد طويل بين الحكومة المركزية والسيد نور ذروته. والسيد نور هو شخصية بارزة في شمال البلد حيث شغل منصب حاكم ولاية بلخ منذ عام ٢٠٠٤. ورغم أنه كان من الأنصار الرئيسيين للرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠١٤، فإن العلاقات بينه وبين قائدي حكومة الوحدة الوطنية، الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، تدهورت خلال عام ٢٠١٧. وبحلول منتصف العام، برز السيد نور بوصفه ناقدا كبيرا للحكومة، وكان عضوا رئيسيا في ائتلاف معارض متعدد الأطراف ومتعدد الأعراق (الائتلاف من أجل إنقاذ أفغانستان)، الذي كان ينوي على ما يبدو الاعتراض على الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت الحكومة قبول خطاب استقالة كان قد قدمه السيد نور قبل عدة أشهر. واعترض السيد نور على صحة الخطاب، وأصر على أن خروجه من الوظيفة العامة لا يمكن أن يتم إلا بمفاوضة من حزب الجمعية الإسلامية، حيث يتولى منصب الرئيس التنفيذي. وفي اليوم التالي، أصدر حزب الجمعية الإسلامية بيانا يرفض فيه إزاحة السيد نور باعتباره خرقا للاتفاق السياسي المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي يشكل أساس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لا سيما أحكامه المتعلقة بتعيين كبار المسؤولين.

٦ – وأدت هذه الأحداث إلى مفاوضات دامت عدة أسابيع بين القصر الرئاسي وحزب الجمعية الإسلامية بشأن شروط مغادرة السيد نور، إذ حاولت الحكومة تنصيب بديل في منصب حاكم ولاية بلخ. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عينت المديرية المستقلة للحكم المحلي القائد السابق للجمعية الإسلامية، محمد داوود، حاكما جديدا. وأنشأ السيد داوود مكتبا في كابل، في حين ظل السيد نور في مكتب حاكم الولاية في بلخ، وهدد بإلقاء القبض على السيد داوود إذا ما حاول الانتقال إلى الولاية. وتبادل الجانبان التهم بتسليح أنصار في بلخ. وبلغ التوتر ذروته في ١٦ كانون الثاني/يناير، عندما أصدر السيد نور بيانا عاما يحذر فيه السيد داوود من مغبة السفر إلى بلخ لحضور مراسم تشييع جنازة والده. وتوصل الجانبان في نهاية المطاف إلى حل وسط، سمح بزيارة السيد داوود ولاية بلخ دون وقوع أي حادث وعودته إلى كابل.

٧ – وفي ذات الوقت في كابل، سرعان ما أخذت المفاوضات بشأن مغادرة السيد نور بعدا أوسع نطاقا. فقد جزم الرئيس وأنصاره بأن الدستور هو المصدر الأساسي لسلطة الحكومة في أفغانستان، مشيرين إلى أن الدستور بلا شك يخول للرئيس وحده سلطة تعيين وعزل الحكام. وعلى النقيض من ذلك، احتج قادة حزب الجمعية الإسلامية بأن أحكام الدستور التنفيذية حل محلها اتفاق حكومة الوحدة الوطنية لعام ٢٠١٤، الذي يقتضي من الرئيس والرئيس التنفيذي الموافقة على التعيينات في المناصب العليا، بما في ذلك مناصب الحكام. وأصر حزب الجمعية الإسلامية على تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق، بما في ذلك الخطط الرامية إلى استحداث بطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية، وانتخابات مجالس المقاطعات، وإدراج التمثيل النسبي للأحزاب في النظام الانتخابي، كشرط لمغادرة السيد نور. وبعد عدة جولات من المحادثات، لم تفلح المفاوضات بعد في التوصل إلى اتفاق، واستمر المأزق حتى في شباط/فبراير. ومما زاد الطين بلة أنه يسود لدى الجمعية الإسلامية وغيرها من الجماعات السياسية الهامة تصور بأنها كانت مهمشة من جانب الرئيس، وبأن هذا التهميش كان له بعد عرقي.

٨ – وسعى الجانبان أثناء هذا التنازع إلى حشد تأييد جهات فاعلة سياسية أخرى. فقد أرسلت الحكومة وفدا إلى تركيا في ١٣ كانون الثاني/يناير ومرة أخرى في ٤ شباط/فبراير في ما بدا أنه عرض ظاهر لاستمالة شريك ائتلاف السيد نور، النائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دوستم. ولم يرد السيد دوستم علنا على هذا العرض من أنقرة حيث كان يقيم منذ أيار/مايو ٢٠١٧ لتلقي العلاج الطبي حسب ما تفيد به تقارير، وهو ما زال تحت طائلة قرار الاتهام الصادر بشأنه بدعوى قيامه بالاعتداء الجنسي على منافس سياسي واحتجازه بصورة غير قانونية. وفي الوقت نفسه، أيدت شخصيات سياسية أخرى موقف حزب الجمعية الإسلامية. ففي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس شرطة قندهار عبد الرازق بيانا لدعم السيد نور، بدعوى أنه لا يمكن عزل الحاكم دون أن يكون هناك توافق واسع في الآراء في حكومة الوحدة الوطنية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اجتمعت مجموعة من شخصيات المعارضة، منها ابن النائب الأول للرئيس، باتور دوستم، والبرلمانيان البارزان همايون همايون وظاهر قدير، في مقر إقامة نائب الرئيس السابق وعضو حزب الجمعية الإسلامية أحمد ضياء مسعود في تعبير ظاهر عن الوحدة في مواجهة الحكومة. وبالتزامن مع ذلك، سعت أحزاب في المعارضة إلى إحياء النقاش العام بشأن النظام الانتخابي. وفي ١ شباط/فبراير، أصدرت ثمانية أحزاب وائتلافات سياسية، منها الحزب الإسلامي (أرغانديوال)، وحزب الجمعية الإسلامية، وحزب جنبش ملي، وحزب محور مردم أفغانستان (”محور الشعب الأفغاني“)، بيانا

مشتركا يدعو الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠١٦ ليتضمن دورا تؤديه الأحزاب السياسية في الانتخابات.

٩ - ومما فاقم الوضع السياسي المتقلب في البلد تنامي الشعور بالإحباط لدى الناس حيال انعدام الأمن، ولا سيما في المراكز الحضرية. فقد أدت سلسلة من الهجمات المعقدة والانتحارية خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لا سيما ثلاث هجمات كبرى في كابل أسفرت عن مئات الإصابات، إلى توجيه نداءات على نطاق واسع من خلال وسائط التواصل الاجتماعي للدعوة إلى استقالة المسؤولين الأمنيين. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، نادى رئيس شرطة قندهار رازق بالهدوء ودعا الناس إلى الامتناع عن التظاهر رغم ما ينتابهم من مشاعر الإحباط إزاء الحكومة. وحدثت مظاهرات في كابل في ١ شباط/فبراير، إذ لام بعض المتظاهرين الحكومة على عدم كفالة الأمن واحتشد آخرون خارج سفارة باكستان، واتهموا هذا البلد بدعم المهاجمين. ومع ذلك، وخلافا لما أعقب الهجوم الذي وقع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، لم تجتذب هذه المظاهرات حشودا كبيرة، ويرجع ذلك لربما إلى مخاوف من وقوع هجمات أخرى. وردا على أعمال العنف، صعد الرئيس غني لهجة خطابه ضد جماعات العناصر المناوئة للحكومة إذ قال في تجمع في المجلس الأعلى للسلام في ٣ شباط/فبراير بأنه لن يسعى بعد الآن إلى المصالحة مع مرتكبي الهجمات ولام باكستان على إيواء حركة طالبان.

١٠ - وهذه السلسلة من الهجمات وردود فعل الناس عليها زادت من إعاقة التقدم الضئيل أصلا نحو بدء مفاوضات سلام بين الحكومة وحركة طالبان. غير أنه كان هناك تقدم تدريجي في تنفيذ اتفاق السلام الذي أبرمته الحكومة عام ٢٠١٦ مع الحزب الإسلامي (قلب الدين). ففي كانون الثاني/يناير، وعلى مدى عدة أيام، أفرج عن ٧٨ سجينا ينتسبون إلى هذه الجماعة وفقا للاتفاق، بعد أشهر من التأخير الناجم عن إجراءات الفحص. وكانت هذه ثالث وأكبر عملية إفراج عن السجناء منذ التوقيع على الاتفاق.

١١ - وفي ظل هذا الغموض السياسي، تحسنت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما سمح للحكومة بالمضي في بعض عناصر خطتها. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ثبت مجلس النواب بالجمعية الوطنية عبر التصويت ١١ من أصل ١٢ مرشحا سمتهم الحكومة لتولي مناصب وزارية. ولم تحصل نرجس نيهان، مرشحة الحكومة لمنصب وزير المعادن والنفط والمرشحة الوحيدة لمنصب وزاري، على العدد المطلوب من الأصوات، ولكنها احتفظت بهذا الدور بصفة قائم بأعمال الوزارة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وافقت الجمعية الوطنية على الميزانية الوطنية. وكانت الميزانية قد رفضت من قبل في مجلس النواب في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ولكنها أقرت في محاولة ثانية بأغلبية كبيرة من النواب، عقب مشاورات مكثفة جرت بين الجمعية الوطنية ووزير المالية.

١٢ - ونشأت اللجنة الانتخابية المستقلة بعد أشهر عديدة من التردد وأحرزت تقدما في الاستعدادات للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدمت اللجنة ميزانيتها ومفهومها لتسجيل الناخبين إلى الحكومة والجهات المانحة، بعد إجراء مشاورات مع الأطراف السياسية ذات المصلحة والمجتمع المدني. وللمرة الأولى، وفقا لقانون الانتخابات، ستوضع قائمة ناخبين تربط هؤلاء بمراكز اقتراع محددة – وهي توصية قدمتها منذ وقت طويل مجموعات متعددة من المراقبين، كما قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي لعام ٢٠١٦. وقررت اللجنة أيضا أن تُعتمد بطاقات الهوية الوطنية الحالية أساسا لتسجيل الناخبين، بدلا من إصدار البطاقات نفسها. ووافقت اللجنة، في ٩ كانون الثاني/يناير، على خطة ولائحة تنظيمية للعملية، وشرعت اللجنة في اقتناء المواد، التي

ستصل منها الدفعة الأولى إلى كابل في ١٤ شباط/فبراير. ووقعت اللجنة العديد من مذكرات التفاهم مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة الأخرى، بما في ذلك لجنة الشكاوى الانتخابية، من أجل إنشاء إطار للتعاون المتبادل يحدد ولايات ومسؤوليات كل جهة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة الانتخابية المستقلة أيضا مشاورات في سبع ولايات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية والائتلافات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية. وعقد المنتدى الرابع للانتخابات الوطنية في كابل في ١٤ شباط/فبراير.

١٣ - واتخذت أيضا خطوات لسد الثغرات في قيادة اللجنة، بعد إزاحة رئيسها في تشرين الثاني/نوفمبر وعزل رئيس موظفي شؤون الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر. وأشرفت لجنة الاختيار السابقة للهيئات الانتخابية على عملية ترشيح لوظيفة المفوض الشاغرة، أسفرت عن تعيين السيد سيد حفيظ الله هاشمي بصفته المفوض السابع في ١٣ كانون الثاني/يناير. ومكن هذا التعيين اللجنة من إجراء انتخابات داخلية لتعيين هيئتها، وانتخبت اللجنة المتحدث الرسمي السابق غلا جان عبد البديع الصياد رئيسا جديدا لها في ٣١ كانون الثاني/يناير. وبمعزل عن ذلك، في ١٥ كانون الثاني/يناير، عين الرئيس غني السيدة شهلا حق رئيسة للأمانة ورئيسة لموظفي شؤون الانتخابات بالنيابة. ومن الإجراءات الأولى لرئيس اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة إصداره بيانا أشار فيه إلى أن الحاجة قد تدعو إلى تأخير الانتخابات عن موعدها الحالي المحدد في تموز/يوليه ٢٠١٨، مستدركا بأنه ما زال ممكنا إجراؤها في عام ٢٠١٨.

باء - الأمن

١٤ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، سجلت الأمم المتحدة ٢٣ ٧٤٤ حادثا متصلا بالأمن. وكان هذا أعلى عدد من الحوادث يسجل على الإطلاق، وإن كان يزيد على العدد المسجل في عام ٢٠١٦ زيادة ضئيلة. ولا تزال الاشتباكات المسلحة تمثل أعلى نسبة من الحوادث، إذ شكلت نسبة ٦٣ في المائة منها. وسجلت اشتباكات مسلحة عام ٢٠١٧ بلغ عددها ١٤ ٩٩٨ اشتباكا، وهو عدد أعلى قليلا من العدد المسجل في عام ٢٠١٦، حيث تم تسجيل ١٤ ٩٧٧ اشتباكا. وظلت الحوادث المتصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي ثاني أكبر فئة من الحوادث، بينما استمرت الغارات الجوية بمستويات كبيرة. وعكست الغارات الجوية المسجلة في عام ٢٠١٧، وعددها ٩٥٠ غارة، زيادة بنسبة ٦٧،٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وزادت عمليات القتل المستهدف وعمليات الاختطاف بنسبة ٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، بينما زادت الهجمات الانتحارية بنسبة ٥٠ في المائة. وشهدت المنطقة الشرقية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقة الجنوبية؛ وشكلت نسبة الحوادث في المنطقتين نسبة ٥٥ في المائة من مجموع الحوادث الأمنية المسجَّلة.

١٥ - وسجلت الأمم المتحدة ٣ ٥٢١ حادثا متصلا بالأمن في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حادة في حوادث العنف الواسعة النطاق، مع وقوع هجومين معقدين مروعين وعملية تفجير مركبة كبيرة في كابل، وشن هجوم على منظمة دولية غير حكومية في مدينة جلال أباد، في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني/يناير.

١٦ - وعلى الرغم من هذه الموجة من أعمال العنف في المناطق الحضرية، شهد فصل الشتاء انخفاضا في العدد الإجمالي للهجمات المباشرة لحركة طالبان في جميع أنحاء البلد. ولم تتمكن حركة طالبان من

الاستيلاء على أي عواصم للولايات أو على أي مراكز لإدارة المقاطعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعزا مسؤولو الأمن الأفغانيون والدوليون ذلك إلى تكثيف الغارات الجوية التي تقوم بها القوات العسكرية الدولية والقوات الجوية الأفغانية، وكذا إلى زيادة الغارات الليلية التي تقوم بها القوات الخاصة الأفغانية. ومع ذلك، فقد واصلت العناصر المناوئة للحكومة الضغط على قوات الأمن الأفغانية، بشن هجمات منسقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد نقاط تفتيش تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في ولايات هلمند وقندهار ونمروز في الجنوب، وولاية كندز في الشمال الشرقي، وولاية غازني في الجنوب الشرقي، وولاية فرح في الغرب. وهذه الهجمات ألحقت خسائر كبيرة بقوات الأمن الأفغانية ومكنت المتمردين من الاستيلاء على أسلحة وإمدادات لوجستية، ولكنها لم تسفر عن مكاسب كبيرة من حيث الاستيلاء على الأراضي. بيد أن حركة طالبان وطدت سيطرتها على أراض ريفية في معظمها طوال عام ٢٠١٧.

١٧ - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان صامدا، على الرغم من عمليات متظافرة للقوات العسكرية الأفغانية والدولية. وشن التنظيم عدة هجمات على السكان المدنيين والأهداف العسكرية، لا سيما في كابل وفي ولاية ننكرهار الشرقية، وواصل الدخول في اشتباكات مسلحة مع حركة طالبان إذ تتنافس الجماعتان على السيطرة على الأراضي. وفي الوقت نفسه، واصل أفراد أعلنوا أنفسهم منتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، في المنطقة الشمالية، الدخول في اشتباكات عنيفة مع كل من الحكومة الأفغانية وقوات طالبان، ما يوحي بأن الجماعة وسعت نطاقها الجغرافي وبدأت توطد وجودها خارج الجزء الشرقي من البلد.

١٨ - واتصل ٤٢ حادثا بموظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، ومن هذه الحوادث تسعة حوادث تخويف و ١٧ حادثا إجراميا، واشتباك مسلح واحد، وثلاثة حوادث اختطاف.

جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - اتسمت علاقات أفغانستان بالبلدان الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد توتراتها مع باكستان في أعقاب موجة أعمال العنف التي شهدها شهر كانون الثاني/يناير، على الرغم من الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت بين حكومتي البلدين. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مسؤولون عسكريون من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية في كابل لمناقشة التعاون العسكري والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمد ١ ٨٠٠ من رجال الدين الباكستانيين فتوى تعلن أن الهجمات الانتحارية ليست من الإسلام. واقترحت فتوى تنبذ العنف والإرهاب الموجهين ضد أهداف في أفغانستان كجزء من خريطة الطريق للسلام التي وافقت عليها مجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، قوبل الإعلان الصادر في كانون الثاني/يناير بالشك في كابل لأنه كما قيل لم يُدن تحديدا الإرهاب والعنف في أفغانستان. وفي ٣ شباط/فبراير، زار وفد رفيع المستوى بقيادة وزير خارجية باكستان، تهمينا جانجوا، كابل لمناقشة خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن، التي تشمل مجالات التعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية، والاقتصاد، والتجارة والمرور العابر، وإعادة اللاجئين إلى الوطن. وأعقب ذلك إجراء جولة ثانية من المحادثات في إسلام أباد في ٨ و ٩ شباط/فبراير حضرها نائب وزير خارجية أفغانستان، حكمت كرزاي. وعقب الاجتماع الثاني، أصدرت حكومة أفغانستان بيانا صحفيا ذكرت فيه أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم بشأن آلية التعاون، لم تكن هناك أي نتائج ملموسة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة أفغانستان اتخاذ خطوات من أجل توثيق التعاون مع البلدان المجاورة في المنطقة. وتزايدت التجارة عبر ميناء بندر عباس وميناء شابهار في جمهورية إيران الإسلامية في مطلع عام ٢٠١٧، ما مثل تحولا كبيرا في علاقات أفغانستان التجارية مع الجمهورية الإسلامية. وواصلت حكومة أفغانستان أيضا توسيع علاقاتها مع دول وسط آسيا. وتعززت العلاقات الثنائية مع أوزبكستان بفضل زيارة رسمية قام بها الرئيس غني إلى هذا البلد في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، حيث وقع البلدان أكثر من عشرين اتفاقا ثنائيا تغطي مجالات من قبيل الأمن والتعاون الاستخباراتي، والمرور العابر والإجراءات الجمركية، والهياكل الأساسية.

٢١ - أما التعاون الدولي لدعم عملية سلام في أفغانستان فقد أحرزت تقدما محدودا. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، استضافت حكومة الصين وزيري خارجية أفغانستان وباكستان في بيجين لحضور أول اجتماع للحوار الثلاثي الأطراف، وهي صيغة اقترحتها حكومة الصين في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأعادت الأطراف الثلاثة تأكيد التزامها بتحسين العلاقات، وتعميق التعاون ذي النفع المتبادل، وتعزيز الربط بين البلدان في إطار مبادرة الحزام والطريق، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وأعربت الأطراف أيضا عن تأييدها لعملية سلام شاملة في أفغانستان يقودها ويمسك زمامها الأفغان. وقامت حكومة إندونيسيا بزيادة انخراطها في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في أفغانستان. فقد استضافت حكومة إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر، وفدا يضم مسؤولين من المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان وعلماء منتسبين إليه، وعرضت المساعدة في جهود المصالحة الأفغانية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قام رئيس إندونيسيا جوكو وِدودو بزيارة إلى كابل حيث اقترح إنشاء لجنة ثلاثية بمشاركة علماء من أفغانستان وإندونيسيا وباكستان من أجل تعزيز جهود السلام والمصالحة في أفغانستان.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٢ - في ١٥ شباط/فبراير، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح[1]. ووثَّقت البعثة ١٠ ٤٥٣ إصابة في صفوف المدنيين (٣ ٤٣٨ قتيلا و ٧ ٠١٥ جريحا) في عام ٢٠١٧، أي بانخفاض نسبته ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وانخفض عدد القتلى المدنيين بنسبة ٢ في المائة، بينما انخفض عدد الجرحى المدنيين بنسبة ١١ في المائة. وعزت البعثة ٦٥ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و ٢٠ في المائة إلى قوات موالية للحكومة و ١١ في المائة إلى نيران متقاطعة غير محددة المصدر حدثت خلال اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٣ في المائة إلى المتفجرات من مخلفات الحرب، وعزت ما يقارب ١ في المائة إلى القصف عبر الحدود. ويعزى الانخفاض في إصابات المدنيين أساسا إلى انخفاض عدد المدنيين المتضررين جراء القتال البري، بينما ازداد عدد المدنيين المصابين نتيجة الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (في هجمات انتحارية وغير انتحارية). وأدى العنف المتصل بالنزاع أيضا إلى تدمير سبل العيش والمنازل والممتلكات وتشريد الآلاف من الأُسر وإلى محدودية فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات.

(١) UNAMA and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Afghanistan: protection of civilians in armed conflict — annual report 2017" (Kabul, 2018).

٢٣ - وأسفر استخدام تكتيكات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (في هجمات انتحارية وغير انتحارية) عن وقوع ٤ ١٥١ إصابة في صفوف المدنيين (١ ٢٢٩ قتيلا و ٢ ٩٢٢ جريحا)، ما شكل ٤٠ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. وشمل ذلك الهجمات الانتحارية والمعقدة، التي أسفرت عن مقتل ٦٠٥ أشخاص وإصابة ١ ٦٩٠ شخصا، وهو ما يمثل ٢٢ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. وشكلت تكتيكات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع غير الانتحارية، بما في ذلك استخدام الأجهزة ذات صفائح الضغط، ١٨ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. وبلغت الإصابات الناجمة عن الاشتباكات البرية ٣ ٤٨٤ إصابة في صفوف المدنيين (٨٢٣ قتيلا و ٢ ٦٦١ جريحا) وشكلت نسبة ٣٣ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. ومما يبعث على القلق أن البعثة وثقت أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين جراء غارات جوية شنت في عام واحد منذ عام ٢٠٠٩. ووثَّقت البعثة سقوط ٦٣١ ضحية من المدنيين بسبب الهجمات الجوية (٢٩٥ قتيلا و ٣٣٦ جريحا)، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، وشكلت النساء والأطفال نسبة ٦٢ في المائة من الضحايا. ووثقت البعثة وقوع ٣٠٩ إصابات في صفوف المدنيين جراء عمليات قصف قامت بها القوات الجوية الأفغانية و ٢٣٧ إصابة جراء هجمات شنتها القوات العسكرية الدولية و ٧٦ إصابة جراء هجمات شنتها قوات مجهولة موالية للحكومة. وإجمالا، وثقت البعثة سقوط ٣ ١٧٩ ضحية من الأطفال (٨٦١ قتيلا و ٢ ٣١٨ جريحا). وفي حين أن ذلك يمثل انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، فإن إصابات الأطفال لا تزال تشكل نسبة ٣٠ في المائة من مجموع إصابات المدنيين. وزاد عدد الضحايا من النساء بنسبة ١ في المائة تقريبا، لكن وفيات النساء زادت بنسبة ٥ في المائة.

٢٤ - وشهدت بداية عام ٢٠١٨ استمرار إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين نظرا للهجمات التي شنتها عناصر مناوئة للحكومة، والتي وقعت باطراد طوال شهر كانون الثاني/يناير، وشملت هذه الهجمات عدة اعتداءات فظيعة استهدفت المدنيين عمدا في كابُل وجلال أباد. وفي الفترة بين ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، أدت ثلاث هجمات إلى مقتل ١٤٣ مدنيا على الأقل وإصابة ٢٦٥ آخرين. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أطلق خمسة مهاجمين مسلحين النار عشوائيا داخل فندق إنتركونتيننتال في كابُل، وشرعوا في البحث عن شاغلي الفندق غرفة تلو الأخرى، وقتلوا ٢٤ مدنيا (من بينهم ١٦ مواطنا أجنبيا) وأصابوا ١٥ شخصا بجراح. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اقتحم أربعة مهاجمين انتحاريين مجمع منظمة إنقاذ الطفولة في مدينة جلال أباد بعد تفجير سيارة محملة بالمتفجرات، ما أسفر عن مقتل ٥ مدنيين وإصابة ٢١ آخرين. وأدى الهجوم إلى إلحاق أضرار بمباني هذه المنظمة غير الحكومية وإلى حرق مكتب اللجنة السويدية لأفغانستان الذي يقع على مقربة من هذه المباني. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، فجر مهاجم انتحاري سيارة أخرى محملة بالمتفجرات، دهنت من الخارج لتبدو وكأنها سيارة إسعاف، خارج مجمع وزارة الداخلية السابق في كابُل، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١١٤ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ٢٢٩ شخصا. ويوجد في هذه المنطقة مستشفيان وموقع المجلس الأفغاني الأعلى للسلام وعدة بعثات دبلوماسية أجنبية ومحلات مدنية لحقت بالكثير منها أضرار بالغة.

٢٥ - وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من سبعة حوادث متصلة بالنزاع استهدفت المرافق الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية (ثلاث حوادث على يد قوات حركة طالبان، واثنان على يد جماعات مسلحة غير محددة، واثنان من جانب المديرية الوطنية للأمن)، مقارنة بما عدده ١٨ حادثا وقعت في الربع السابق من

العام. وشملت هذه الحوادث ثلاث هجمات استهدفت موظفي الرعاية الصحية (حيث قتل اثنان واختطف ثالث)، وحادثي تهديد ضد موظفي الرعاية الصحية أو المرضى، وحادث تهديد ضد مرفق للرعاية الصحية، وهجوما عشوائيا ألحق أضرارا مادية بإحدى العيادات. وتحققت فرقة العمل من ١٣ حادثا أثرت على مرافق تعليمية وعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك أربعة حوادث تعلقت بالاستهداف المباشر للمدارس وتوجيه التهديدات للعاملين في مجال التعليم، وثلاث هجمات عشوائية أسفرت عن إلحاق أضرار مادية بالمدارس، وحادث واحد أسفر عن اختطاف وقتل موظفين في مجال التعليم. ونسبت فرقة العمل تسعة حوادث إلى جماعات مسلحة (ثمانية منها نسبت إلى حركة طالبان وواحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان)؛ ونسب حادثان إلى الميليشيات الموالية للحكومة، وعزي حادث واحد إلى تبادل لإطلاق النار بين كل من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة طالبان، ونسب حادث واحد إلى جان مجهول. وإضافة إلى ذلك، تم التحقق من الاستخدام العسكري لسبع مدارس، إذ استخدمت حركة طالبان خمس مدارس بينما استخدمت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مدرستين.

٢٦ - وخلال الفترة نفسها، تم توثيق قيام أطراف النزاع بتجنيد واستخدام ٣٦ فتى، وتم التحقق من تجنيد واستخدام خمسة منهم (اثنان جندهما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، واثنان جندتهما الشرطة الوطنية الأفغانية، وواحد جندته حركة طالبان)، مقابل ١٩ حالة تم التحقق منها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أبلغت وزارة العدل عن ١٧١ طفلا كانوا محتجزين بتهم متعلقة بالأمن القومي في مراكز لإعادة تأهيل الأحداث في جميع أنحاء البلد، مقابل ٣٠٠ طفل في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى عمليات نقل الأطفال وإطلاق سراحهم. وتحققت البعثة من اعتداء جنسي على طفل من جانب الشرطة الوطنية الأفغانية، ومن خمس عمليات اختطاف تعرض لها ١٣ صبيا على يد حركة طالبان. كما تحققت البعثة من ست حوادث تعلقت بمنع وصول مساعدات إنسانية (أربعة قامت بها حركة طالبان، وواحد قام به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، وواحد قامت به جماعة مسلحة غير محددة)، بالمقارنة مع ثمانية حوادث من هذا القبيل وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٧ - وظل مستوى تحقيق العدالة للنساء وإنصافهن منخفضا في خضم استمرار انتشار العنف ضد المرأة. وفي إطار تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٩، أعلنت الجريدة الرسمية صدور قانون مكافحة التحرش بالمرأة والطفل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ما زاد وضوح تعريف التحرش في الأماكن العامة، وعزز إجراءات الشكاوى. وبدعم من الأمم المتحدة، أنجزت وزارة العدل مشاورات على نطاق البلد بشأن مشروع قانون الأسرة الذي سيقدم إلى مجلس الوزراء والجمعية الوطنية.

٢٨ - واتخذت الحكومة خطوات لتحسين المساواة بين الجنسين في إطار الخدمة المدنية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية سياسة جديدة لرفع نسبة تمثيل المرأة في سلك الخدمة المدنية إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٨. ومازال يتعين إقرار الصيغة النهائية للميزانية المنقحة لتنفيذ الخطة.

٢٩ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية على النص الموحد لقانون جديد لمناهضة التعذيب. ويجري حاليا استعراض مشروع القانون في اللجنة المشتركة بالجمعية الوطنية قبل توقيع الرئيس عليه ونشره في الجريدة الرسمية في آذار/مارس. ويتضمن مشروع القانون تعريفا منقحا لجريمة

التعذيب في القانون الداخلي يتسق مع التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما ينص على أحكام تسمح لضحايا التعذيب بالتماس الجبر في المحاكم المدنية والجنائية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، نفذت الحكومة حكم الإعدام بحق ثلاثة رجال أدينوا باختطاف وقتل صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما. وتعد هذه ثاني مجموعة من السجناء يتم إعدامهم في الشهور الأخيرة.

٣٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أغلق الباب أمام تقديم الضحايا بيانات حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بطلب المدعي العام للمحكمة بدء تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في أفغانستان. وفي أعقاب المداولات الأولية، يتوقع من الدائرة التمهيدية أن تقرر ما إذا كانت ستأذن بإجراء تحقيق في الحالة في أفغانستان.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تعرض نشطاء المجتمع المدني والعاملون في وسائل الإعلام لتهديدات وهجمات من جانب العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية لها. ووثقت البعثة أربعة حوادث في جميع أنحاء البلد. وعقدت نقابة المحامين المستقلة الأفغانية سلسلة من حلقات العمل بشأن مسائل تتعلق بمساءلة المحامين، وجرى تقديم عروض تناولت قانون العقوبات الجديد ومشروع قانون مناهضة التعذيب. وحضر حلقات العمل ما يقرب من ١٣٠ مشاركا، كان ٢٠ في المائة منهم من النساء.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٢ - ظل النمو الاقتصادي محدودا بسبب النزاع المستمر، فضلا عن الشعور بالريبة حيال الأنظمة وانتشار الفساد. وعموما، ارتفع النمو المقدر ارتفاعا طفيفا من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وتشير توقعات عام ٢٠١٨ إلى ارتفاع النمو إلى ٣,٢ في المائة شريطة عدم حدوث تدهور كبير في الحالة الأمنية والسياسية. وكان هناك انخفاض ملحوظ في النمو في القطاع الزراعي، الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من الاقتصاد. ويتوقع أن يزداد النمو في هذا القطاع بنسبة ١,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٦ في المائة في العام السابق، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الصناعة والخدمات بنسبة ٢ في المائة و ٣,٣ في المائة على التوالي. ورغم تقلب معدل التضخم، فقد ظل ضمن خانة الآحاد. وازداد العجز التجاري في النصف الأول من عام ٢٠١٧، حيث انخفضت الصادرات بنسبة ٣ في المائة، وارتفعت الواردات بنسبة ٨ في المائة، ويتوقع أن يصل العجز السنوي، الذي تموله المعونة الخارجية، إلى ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧.

٣٣ - ووفقا لوزارة المالية، زادت الحكومة تحصيل الإيرادات بنسبة ١٨ في المائة لتصل الإيرادات المحصلة إلى ٢,٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧، وقامت بذلك أساسا بفضل إجراء تحسينات في خدمات الإدارة والإنفاذ. وبالرغم من هذه المكاسب، ووفقا لما كشفه البنك الدولي في نشرته المعنونة "الجديد في تنمية أفغانستان"، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يتوقع أن تغطي الحكومة حوالي ٤٠ في المائة فقط من النفقات المدرجة في الميزانية من الإيرادات المحلية، ما يترك فجوة مالية قدرها ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوة في الاتساع، ما سيجعل الحكومة معتمدة على المساعدة الإنمائية المدنية الأجنبية المقدمة لميزانية الحكومة من أجل الحفاظ على الخدمات الأساسية وتنفيذ البرامج الإنمائية. وزادت نفقات الميزانية الإنمائية للحكومة من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك أساسا إلى تخفيض ميزانية التنمية. وأدخلت

إصـــلاحات إضـــافية على عملية الميزنة في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تزيد هذه الإصلاحات من مستويات الإنفاق.

٣٤ - وواصـــلت الحكومة بذل الجهود من أجل تعزيز المســـاءلة في تنفيذ أولوياتها الإنمائية من خلال مجالس التنمية العليا. وفي ٩ كانون الأول/ديســـمبر، قدمت الحكومة معلومات مســـتكملة عن إطار الاعتماد على الذات من خلال المســـاءلة المتبادلة، وأفادت بأن ١٠ من أصـــل ٢٤ منجزا مســـتهدفا تم الانتهاء منها. وكجزء من عملية تنفيذ الإطار الوطني للســـلام والتنمية في أفغانســـتان، واصـــلت الحكومة أيضـــا وضـــع ١٠ برامج ذات أولوية وطنية بتوجيه من مجالس التنمية العليا. وقد أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ برنامجين وطنيين ذوي أولوية، هما برنامج ميثاق المواطنين وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة، اللذان أطلقا في وقت سابق، في حين توجد البرامج الثمانية الباقية في مراحل مختلفة من الإعداد.

٣٥ - وظل مكافحة الفســاد العنصــر الرئيســي في الخطة الإصــلاحية للحكومة. وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوما بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في أفغانستان، التي كان قد اعتمدها المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفسـاد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وعين أيضـا رئيس لأمـانـة المجلس الأعلى. وفي كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠١٨، قـدمـت وزارة المـاليـة ووزارة النقـل والطيران المدني ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين، من بين الوزارات التسع ذات الأولوية التي يتعين عليها إعداد خطط تنفيذ تفصيلية وتقديمها بموجب الاستراتيجية، خطط تنفيذ منجزة إلى أمانة المجلس الأعلى. وكانت ثلاث وزارات بصـــدد الانتهاء من إعداد خططها، بينما أبلغت الوزارات الثلاث المتبقية عن حدوث تأخيرات في عملية الإعداد.

٣٦ - وواصـــلت الحكومة إعطاء الأولوية للإصـــلاحات داخل قطاع الأمن، مع التركيز على القيادة داخل وزارة الدفاع. وفي ٤ شـــباط/فبراير، وقع الرئيس غني أوامر تقاعد ١٦٤ من جنرالات الجيش الوطني الأفغاني وفقا للإصـــلاحات المتعلقة بالأفراد بموجب القانون الأســـاســـي في وزارة الدفاع. وفي إطار هذه الإصـــلاحات، تهدف الحكومة إلى إحالة ٤٠٠ جنرال على التقاعد في غضـــون ١٨ شـــهرا في مســـعى لتحسين الكفاءة المهنية وتعزيز التغيير عبر الأجيال داخل قيادة الجيش الوطني الأفغاني. واستمر أيضا نقل عناصــر الشــرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع، ويعد هذا النقل عنصرا أساسيا من عناصر خطة السنوات الأربع التي وضعتها الحكومة لإصلاح القطاع الأمني.

٣٧ - ٣٧ - وقد بذلت جهود لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفســـاد. ففي ٢٧ تشـــرين الثاني/ نوفمبر، أقر مجلس النواب بالجمعية الوطنية قانون كشف وتسجيل ممتلكات مسؤولي الدولة وموظفيها، الذي كان قد اعتمد بموجب مرسوم تشريعي رئاسي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولأول مرة، ألزم القانون أعضاء الجمعية الوطنية ومجالس الولايات والمقاطعات بكشـــف الممتلكات ســـنويا. وأدى قانون العقوبات الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ شـــباط/فبراير، إلى تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفســـاد، من خلال اســـتحداث تدابير من قبيل تجريم الاســـتيلاء على الأراضـــي وتدوين جميع الأحكام الإلزامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفســـاد. غير أن منظمات المجتمع المدني انتقدت نقل المســـؤولية عن تســـجيل الممتلكات والتحقق منها من المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفســـاد إلى المكتب الإداري للرئيس بموجب القانون الجديد. وإضـــافة إلى ذلك، أثار تجميع جميع مؤســـســـات ووظائف التحقيق في مكافحة الفســـاد في مكتب المدعي العام مخاوف بشأن الافتقار إلى آلية مستقلة للتنفيذ والرصد في إطار الاستراتيجية

خامسا – المساعدة الإنسانية واللاجئون

٣٨ – شهد عام ٢٠١٧ نزوح ٤٣٣ ٤٧٥ شخصا إضافيا بسبب النزاع. وفي الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، نزح ٦٦٨ ١١ شخصا. ويتركز العدد الأكبر للأشخاص النازحين مؤخرا في المنطقة الشرقية التي تؤوي أكثر من ٠٠٠ ١٤١ شخص أو ٢٨ في المائة من جميع الأشخاص النازحين في أفغانستان منذ بداية عام ٢٠١٧. وأجبر العديد من الأسر المشردة على النزوح عدة مرات، ولا توجد أي إمكانية لعودتها في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية بأمان وكرامة.

٣٩ – وفيما يتعلق بالمواطنين الأفغان الذين يعيشون في باكستان، قرر مجلس الوزراء الاتحادي لباكستان، في ٣ كانون الثاني/يناير، تمديد فترة صلاحية بطاقات إثبات التسجيل ٣٠ يوما، وتوفر هذه البطاقات إقامة قانونية مؤقتة للاجئين الأفغان الذين يعيشون في باكستان. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، صدر تمديد آخر لمدة ٦٠ يوما. وإجمالا، يحمل ١,٤ مليون أفغاني مقيم في باكستان هذه البطاقات، بينما يقدر بأن مليون مواطن أفغاني آخرين يعيشون في هذا البلد دون تسجيل. وبدأ تسجيل هؤلاء الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة في باكستان في آب/أغسطس ٢٠١٧، وقد ورد ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠٤ طلب حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٤٠ – وخلال عام ٢٠١٧، عادما مجموعه ٤١١ ٥٧ لاجئا إلى أفغانستان من باكستان وعاد ٢٠٢ ١ لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية وعاد ٢٠٤ لاجئين من بلدان أخرى. وتمثل هذه الأعداد انخفاضا بنسبة ٨٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، عندما عاد ما مجموعه ٥٧٧ ٣٧٢ لاجئا. ويعزى انخفاض عدد العائدين أساسا إلى تحسن بيئة الحماية في باكستان، فضلا عن زيادة إحجام اللاجئين عن العودة إلى بيئة أمنية شديدة التقلب. ومن المقرر أن يستأنف برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن من باكستان الذي تتولاه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١ آذار/مارس ٢٠١٨، بعد فترة توقف مدتها ثلاثة أشهر في فصل الشتاء بدأت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٤١ – واستمرت عمليات ترحيل الأفغان الذين لا يحملون وثائق من باكستان وعودتهم التلقائية منها حيث وصل عددهم إلى ٧٩٦ ٣ وافدا (٢٠٠ ٣ من الوافدين تلقائيا و ٥٩٦ من المرحلين) في الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، بلغ العدد الإجمالي للعائدين الوافدين من باكستان غير الحاملين للوثائق اللازمة ٨٩٦ ٢ عائدا، مقابل ٠٨٤ ٩ عائدا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفد ٧٢٣ ٩٢ شخصا من جمهورية إيران الإسلامية (٦٨٥ ٤٤ من الوافدين تلقائيا و ٠٣٨ ٤٨ من المرحلين)، ووفد ٨٣٩ ٦٥ شخصا بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومن بين العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ٢٢٦ ٣ عائدا من باكستان (٨٥ في المائة)، وإلى ١٨٥ ٤ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية (٥ في المائة). وفي عام ٢٠١٧، عاد ما مجموعه ٣١٦ ٤٦٢ أفغانيا غير حاملين للوثائق اللازمة من جمهورية إيران الإسلامية و ١٩١ ٩٨ من باكستان. وفي الفترة ما بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، ساعدت المنظمة أيضا ٦٨٣ من العائدين الطوعيين الأفغان من أوروبا.

٤٢ – ولمساعدة الأسر المستضعفة على اجتياز فصل الشتاء، قدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة في الاستعداد للشتاء لأكثر من ٠٠٠ ٥٣ أسرة من منتصف كانون الأول/ديسمبر إلى ٤ شباط/فبراير.

وإضـــافة إلى ذلك، وفر الشـــركاء في المجال الإنســـاني أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ بطانية، وتلقت أكثر من ١٣ ٠٠٠ أسرة الملابس الشتوية.

٤٣ - وتم الوصول إلى أكثر من ٥,٥ ملايين طفل من خلال حملات التطعيم ضد شلل الأطفال التي أجريت في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أبلغ عن ١٤ حالة من حالات شلل الأطفال في أفغانستان في عام ٢٠١٧، منها خمس حالات من شاه والي كوت في ولاية قندهار، التي تعذر الوصول إليها لتقديم التطعيمات لأكثر من ستة أشهر في عام ٢٠١٧. وبدعم من الأمم المتحدة، تمكنت أفرقة التطعيم من الوصـــول إلى المقاطعة في تشـــرين الثاني/نوفمبر، وأكملت أربع حملات تطعيم منذ ذلك الحين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أبلغ عن ثلاث من حالات فيروس شلل الأطفال البري، بواقع حالة واحدة في كل من مقاطعة كاما بولاية ننكرهار ومقاطعة شـاه والي كوت ومقاطعة سـبينبولداك بولاية قندهار. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٦ شـباط/فبراير، نظمت وزارة الصـــحة العامة حملة دون وطنية بدعم من الأمم المتحدة لتطعيم ٥,٥ ملايين طفل في المقاطعات الشديدة الخطورة في ٢١ من ولايات البلد.

٤٤ - واسـتمرت معوقات وصـول المسـاعدات الإنسـانية، حيث بلغ مجموع الحوادث التي أثرت على الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة ٣٩ حادثا في الفترة من ١٥ كانون الأول/ديســـمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع الحوادث المبلغ عنها ٣٨٨ حادثا مقابل ٢٠٠ حادث في عام ٢٠١٦. ويمكن أن يعزى ارتفاع العدد جزئيا إلى الطبيعة المطولة للنزاع في بعض مناطق البلد، فضلا عن تحسين الإبلاغ. وفي عام ٢٠١٧، قتل ٢١، وأصيب ٣٣، واختطف ١٤٩ من العاملين في مجال الإغاثة. وفي كانون الأول/ديسمبر، سجل ١٩ حادثا ضد العاملين في القطاع الصحي والمرافق الصحية، مما رفع العدد الإجمالي إلى ١٤٣ حادثا من هذا القبيل طوال السنة. وشكلت الحوادث ضد العاملين في القطاع الصحي والمرافق الصحية ٣٨ في المائة من جميع الحوادث المسجلة ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في عام ٢٠١٧.

٤٥ - ويتأثر موسـم الزراعة بزيادة دفء الشـتاء حاليا تأثر شـديدا في ظل انخفاض معدل التسـاقطات إلى أقل من المتوسط، ما سيكون له تأثير قوي على جودة وعائد حصاد الحبوب الشتوية وكذلك موسم الحصاد الربيعي القادم. وكان تراكم التساقطات في أكثر من عشر ولايات أقل من ثلث المتوسط في الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وأوصـــت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديســـمبر بمد المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق المعرضة للجفاف بالمساعدة الزراعية.

٤٦ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام دعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالألغام، بما في ذلك رئاسـتها اتفاقية حظر اسـتعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضـادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ٢٠١٨. وتعد هذه الرئاسـة فرصـة لإبراز التقدم الذي أحرزته أفغانستان في هذه المسألة على الصعيد الدولي والتزاماتها المستمرة بشأنها. ويبلغ متوسط المعدل الشهري للخســائر البشــرية الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة التي تنفجر بفعل الضـحية، التي يشـار إليها في التقارير السـابقة باسـم ”الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع ذات صـفائح الضـغط“، ١٧٠ ضـحية في الشـهر في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعام ٢٠١٦. وتعزى الغالبية العظمى من الضـحايا - ٩٦,٤ في المائة - إلى المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة التي تنفجر بفعل الضـحية. وما فتئت الدائرة تركز على تأمين سـبل توفير الدعم الفوري القصـير الأجل

لهؤلاء الضحايا، وتدعم المديرية الأفغانية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام لوضع استراتيجية وطنية لمساعدة الضحايا على سبيل الأولوية في عام ٢٠١٨.

٤٧ - وواصل كل من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تنظيم دروس توعية بالمخاطر في المجتمعات المحلية المتأثرة بمخاطر الأجهزة المتفجرة وكذلك مراكز صرف المساعدات النقدية ومراكز العبور، وذلك لتنبيه السكان إلى خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة التي تنفجر بفعل الضحية. وتلقى ما مجموعه ٦٠٢ ٥١١ شخصا توعية بالمخاطر في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، وشمل هذا العدد ٣ ٧٦٧ من العائدين في مراكز صرف المساعدات النقدية أو مراكز العبور. وخلال الفترة الزمنية نفسها، أعلنت مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن خلو سبعة مجتمعات محلية من الألغام، وهو ما مكن ما يقارب ٨ ٦١٨ شخصا عبر ٢٩٠ ٥٠٠ متر مربع من التحرك بحرية داخل مجتمعاتهم المحلية وسهل تحسين الأنشطة الزراعية ويسر الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ حوالي ٣ ٢٢٧ حقلا من حقوق الألغام و ٣١٥ ساحة قتال و ٣٨ ميدانا من ميادين الرماية ما تزال قائمة وملوثة، ما يؤثر على ١ ٤٢٣ مجتمعا من المجتمعات المحلية.

٤٨ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أطلقت حكومة أفغانستان والأمم المتحدة معا خطة الاستجابة الإنسانية (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١) التي طلب فيها توفير مبلغ ٤٣٧ مليون دولار لعام ٢٠١٨ لمساعدة ٢,٨ مليون شخص في جميع قطاعات التدخل. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت الأمم المتحدة عن أول تخصيص موحد لعام ٢٠١٨ يزيد على ٢٠ مليون دولار من الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية لأفغانستان من أجل البدء في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. ووصل تمويل خطة عام ٢٠١٧ إلى مبلغ ٣١٧,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل ٧٨ في المائة من التمويل المطلوب البالغ ٤٠٩ ملايين دولار.

سادسا - مكافحة المخدرات

٤٩ - واصلت حكومة أفغانستان، بدعم من شركائها الدوليين، العمليات التي تنفذها لمكافحة المخدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٤٤٥ عملية لمكافحة المخدرات أسفرت عن ضبط ٣٩١ كيلوغراما من الهيروين، و ٣١ كيلوغراما من المورفين، و ٨ ١٤١ كيلوغراما من الأفيون، وكيلوغرامين من الميثامفيتامين، و ٣٨ ٥٤٧ كيلوغراما من الحشيش، و ١ ٢٥٦ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ١ ٤٣٧ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ١ ٥٩٠ قرصا من أقراص إكستاسي (٣,٤ -ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)) (عقاقير اصطناعية). وأدت عمليات الضبط هذه إلى اعتقال ٥٣١ شخصا. وكانت مضبوطات المواد الأفيونية (الأفيون والمورفين والهيروين إذا ما جُمعت وحسبت في شكل كمية مكافئة من المورفين) المسجلة خلال عام ٢٠١٧ هي الأعلى منذ عام ٢٠١٢. وانخفضت أسعار الأفيون انخفاضا كبيرا (انخفاض بنسبة ٤١ في المائة خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) بسبب كميات الحصاد القياسية المسجلة في عام ٢٠١٧، ولكن لم يلاحظ انخفاض مماثل في أسعار الهيروين (انخفاض بنسبة ٧ في المائة بالمقارنة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). ويعزى الاستقرار النسبي لسعر الهيروين على الأرجح إلى ارتفاع معدل

عمليات حظر المواد الأفيونية طوال عام ٢٠١٧، بالاقتران مع ارتفاع أسعار المادة السليفة أنهدريد الأسيتيك عقب حظر شحناتها إلى أفغانستان في مطلع عام ٢٠١٧.

سابعا – دعم البعثة

٥٠ – كان معدل الشغور في البعثة، في ٣١ كانون الثاني/يناير، ٩,٥ في المائة للموظفين الدوليين و ٦,٤ في المائة للموظفين الوطنيين، مقارنة بالمعدلين المعتمدين البالغين ١٤ في المائة و ٧,٥ في المائة، على التوالي. وعلى الرغم من التدابير الخاصة الممنوحة للبعثة لتعيين واستبقاء المزيد من الموظفات الوطنيات، فإن تمثيل الموظفات ظل متدنيا جدا. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت نسبة تمثيل الإناث في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٠ في المائة من الموظفين الدوليين؛ و ٣٥ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة؛ و ٩ في المائة من الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية؛ و ٧ في المائة من الموظفين من الرتبة المحلية. وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجرت البعثة ١٢٢ بعثة عن طريق البر و ١٢ بعثة عن طريق الجو، فضلا عن استقبال ٣٧٤ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – الملاحظات

٥١ – منذ صدور التقرير السابق، أدت موجة أخرى من أعمال العنف المروعة، بما في ذلك الهجمات الانتحارية التي شنت في كابل وجلال أباد، إلى قتل وجرح مئات الأشخاص، معظمهم من المدنيين. وأثارت هذه الهجمات، بطبيعة الحال، غضبا شعبيا جعل الشخصيات البارزة تدعو إلى تجديد التركيز على العمل العسكري ضد جماعات المعارضة المسلحة بدلا من النزوع إلى المصالحة. وعقب أعمال العنف هذه، أصبحت مهمة جمع الأطراف في عملية سلام ذات مصداقية أكثر صعوبة وأكثر إلحاحا على حد سواء. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي يسببها هذا النزاع إلا عن طريق تسوية سلمية متفاوض عليها.

٥٢ – وتكتسي المشاركة البناءة للشركاء الدوليين والتوصل إلى توافق آراء إقليمي بشأن السلام في أفغانستان أهمية أساسية لتهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات السلام. وبالنظر إلى عدد المنابر والعمليات التي ظهرت، يحدوني الأمل في أن يسهم ذلك في مجموعه في التوصل إلى حل سلمي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، آمل أن يؤدي تجدد الاتصالات المباشرة الرفيعة المستوى بين مسؤولي أفغانستان وباكستان إلى عكس ما طرأ مؤخرا من زيادة في التوترات بين البلدين. وأحث الحكومتين على مواصلة الحوار على جميع المستويات من أجل تعزيز السلام والاستقرار والمصالح المتبادلة للبلدين. وأرحب بالحوار الثلاثي لوزراء الخارجية الذي يسرته حكومة الصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٣ – وأدى المأزق القائم بين أنصار الرئيس وحزب الجمعية الإسلامية إلى تفاقم الانقسامات داخل حكومة الوحدة الوطنية، ما شكل ضغطا إضافيا على الترتيبات السياسية الهشة أصلا. وساعد ضبط النفس الذي أبداه جميع الأطراف حتى الآن على ضمان أن تظل هذه التوترات محصورة في الحيز السياسي، وألا تتصاعد لتتحول إلى مواجهات عنيفة. بيد أن هذه الأزمة حولت بالفعل الانتباه عن مسائل السياسة العامة العاجلة، ويساورني القلق من أن إطالة أمدها قد يتسبب في عدم الاستقرار وفي

زيادة تأخير الانتخابات. ويتعين أن يقترن الامتناع عن استخدام العنف بإبداء مرونة سياسية في التفاوض على حل للنزاع. وأشدد على ضرورة حل النزاع سلميا وبسرعة لتمكين الحكومة من التركيز على التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية وتحديات الحوكمة المتعددة التي تواجه أفغانستان.

٥٤ - وعينت اللجنة الانتخابية المستقلة رئيسا جديدا وهيئة إدارية جديدة، وهي بصدد اتخاذ خطوات للشروع في عملية تسجيل الناخبين. ويتعين تسريع الاستعدادات للانتخابات ليتسنى إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس مقاطعات ذات مصداقية في عام ٢٠١٨. ولن يتوقف ذلك على عمل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية فحسب، بل أيضا على الجهود المنسقة التي تبذلها الكيانات الحكومية الأخرى، فضلا عن توافر التمويل الكافي وتوفير التدابير الأمنية الملائمة. وأشجع هيئات إدارة الانتخابات على العمل عن كثب مع المؤسسات ذات الصلة والمجتمع المدني لكفالة حسن التوقيت والشفافية في الاستعدادات للانتخابات. ونظرا لما لاحظته من قلق عام مستمر إزاء إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها، أشجع أيضا جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية وممثلو المجتمع المدني والزعماء الدينيون، على العمل على نحو بناء مع هيئات إدارة الانتخابات من أجل تعزيز ثقة الناس في العملية الانتخابية.

٥٥ - ولا يزال استمرار ارتفاع أعداد الاشتباكات المسلحة وما لهذه الاشتباكات من تأثيرات على المدنيين يشكل مصدر قلق بالغ. فقد شهد عام ٢٠١٧ أعلى عدد مسجل من الضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء إقدام العناصر المناوئة للحكومة على الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لتنفيذ عمليات انتحارية. وشهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨ سلسلة من الهجمات البالغة الوحشية التي شنتها العناصر المناوئة للحكومة والتي استهدفت بها عمدا المدنيين، بما في ذلك منظمات الإغاثة والأجانب، كما شهدت استغلال الشعار المحمي لجمعية الهلال الأحمر بوضعه على مركبة طليت لتشبه سيارة إسعاف حتى يتم نقل جهاز متفجر يدوي الصنع لتنفيذ عملية انتحارية في منطقة مقيدة الدخول. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الفظيعة.

٥٦ - ولا تزال الخسائر في الأرواح بسبب الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ذات صفائح الضغط مرتفعة. وإن الأمم المتحدة، إذ تلاحظ التزام الحكومة بتعقب وتعليم وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب عملا بالبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (البروتوكول الخامس) والالتزامات التي تقع على عاتق القوات العسكرية الدولية بمساعدة الحكومة في ضمان تدمير الأجهزة من مخلفات الحرب، تقف على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم اللازم بموجب المادة ٣ من البروتوكول الخامس.

٥٧ - وبذلت الحكومة جهودا جديرة بالثناء في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة وفي إعمال قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويمكن للحكومة، بقيامها بإعادة إدراج الفصل المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في قانون العقوبات وانتهائها من إعداد تقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أن تبعث إشارة مطمئنة إلى جميع الأفغان بأنها ملتزمة بحماية حياة المرأة وحقوقها. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومة، من خلال قيامها بتوفير الموارد البشرية والمالية، أن تكفل التنفيذ الفعال لخطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو ما من شأنه أن يعزز المشاركة المجدية للمرأة في العملية السياسية وعمليات السلام والأمن.

٥٨ - ويشكل استمرار الإعدامات القضائية في البلد مصدر قلق. فمن يتم التحقيق معهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام في حقهم عن جرائم تقع تحت طائلة عقوبة الإعدام لا يمنحون ضمانات المحاكمة العادلة اللازمة المنصوص عليها في القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد أفغانستان طرفا فيها. وإني أدعو حكومة أفغانستان إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام بغية إلغائها.

٥٩ - واتخذت الحكومة مزيدا من الخطوات من أجل تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الفساد، ولا سيما من خلال تعزيز الإطار القانوني بشأن مكافحة الفساد. وخطت الجمعية الوطنية، من خلال إقرارها قانون كشف وتسجيل ممتلكات مسؤولي الدولة وموظفيها، خطوة هامة على طريق تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات السياسية في أفغانستان. وإني، إذ ألاحظ الشواغل التي أثارتها جماعات المجتمع المدني بشأن نقل المسؤولية عن تسجيل الممتلكات من المكتب الأعلى المستقل للرقابة ومكافحة الفساد إلى المكتب الإداري للرئيس وتجميع وظائف التحقيق في قضايا مكافحة الفساد في مكتب المدعي العام، أشجع الحكومة على وضع آلية رصد مستقلة في إطار الاستراتيجية.

٦٠ - وقام مركز العدالة لمكافحة الفساد، في السنة التي انقضت منذ إنشائه، بعمل جدير بالثناء في محاكمة المسؤولين الرفيعي المستوى، مع التركيز بوجه خاص على إنهاء الإفلات من العقاب في القطاع الأمني. غير أنه، في الآونة الأخيرة، زاد عدد المتهمين الذين يحاكمون غيابيا نظرا لعدم إنفاذ مذكرات التوقيف. وإني أشجع وزارة الداخلية والكيانات المعنية الأخرى على التعاون مع المركز على ضمان محاكمة المتهمين أمام المحكمة.

٦١ - وأمام التحديات الهامة في مجالي الأمن والحوكمة، حققت أفغانستان تقدما كبيرا في خطتها للإصلاح المالي. فقد واصلت الحكومة تحسين إجراءاتها لتحصيل الإيرادات العامة وأجرت إصلاحات في عملية الميزانية، جعلت الميزانية الوطنية متساوقة أكثر مع المعايير الدولية. وعلى الرغم من هذه المكاسب، فإن توقعات النمو الاقتصادي لأفغانستان، وإن كانت في تحسن، ليست كافية لاستيعاب مئات الآلاف من الوافدين الجدد إلى سوق العمل في السنوات المقبلة. وإني، إذ أنوه بالتقدم الحقيقي الذي أحرز في المجال المالي، أشجع الحكومة على إدخال إصلاحات أخرى على صعيد السياسات يمكن أن تساعد على توليد النمو في القطاع الخاص وتوفير فرص العمل للجيل المقبل من الأفغان.

٦٢ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.

المرفق

التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: وجود مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة وقادرة على ضمان السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
زيادة عدد أفراد الشــــرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون وفقا لهيكل متفق عليه	• أعلن الرئيس أشرف غني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ خارطة طريق لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مع أربعة أهداف رئيسـية ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠، وهي: زيادة قدرات القتال؛ وإعداد القادة؛ وكفالة وحدة القيادة والجهود العسكرية؛ ومكافحة الفساد. • وفي عام ٢٠١٧، كان مســـتوى القوات المأذون به لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ٠٠٠ ٣٥٢ من أفراد الجيش الوطني الأفغاني والشـــرطة الوطنية الأفغانية و ٠٠٠ ٣٠ من أفراد الشـــرطة المحلية الأفغانية. وبلغ مجموع القوام المأذون به لوزارة الدفاع ٠٠٠ ١٩٥ من الأفراد العســـكريين و ٥٠٢ ٥ من الموظفين المدنيين، في حين كان القوام المأذون به للشـــرطة الوطنية الأفغانية هو ٠٠٠ ١٥٧ فرد. • وزادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في عام ٢٠١٧ قدراتها الهجومية من خلال بدء توسيع قوات الأمن الخاصة الأفغانية وتحديث القوات الجوية الأفغانية، بما في ذلك أجزاء كبيرة من شـرطة الحدود الأفغانية والشـرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني. وسـيؤدي توسـيع قوات الأمن الخاصـة الأفغانية إلى زيادة في مسـتوى القوات من ٠٢٢ ١٩ من الأفراد المأذون بهم لعام ٢٠١٧ إلى ٨٩٦ ٣٣ فردا بحلول عام ٢٠٢٠. وبلغ عدد أفراد القوات الجوية الأفغانية المأذون بهم لعام ٢٠١٧ ما مجموعه ٤٠٧ ٨ أفراد، بينما يصـــل العدد المأذون به لعام ٢٠١٨ إلى ٦٢٦ ٨ فـردا. وتـلـقـت الـقـوات الجـويـة الأفـغـانـيـة أول طـائـرتـين مـن طـراز UH-٦٠ بلاك هوك في أواخر أيلول/ســبتمبر ٢٠١٧، ومن المقرر أن تتلقى ما يزيد عن ضـعف حجم أسطولها بحلول عام ٢٠٢٠. • وفي عام ٢٠١٧، شـرعت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في التصـدي للتأثيرات الفاسـدة والإجرامية في صـــفوفها، وإحالة القضـــايا إلى مركز العدالة لمكافحة الفســـاد وغيره من هيئات ملاحقة قضـايا الفسـاد. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل على صـعيد القوات من أجل تحسـين الفحص والتصدي للشبكات والمحسوبية.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشـــاركة الإقليمية من أجل إقامة عمليات بناءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مواتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
وضـــع وتنفيـذ عمليـات وطنيـة وإقليمية شـــاملة من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الســـلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت الحكومة الاجتماع الأول لعملية كابل للســـلام والتعاون الأمني، الذي ضـــم ممثلين عن ٢٦ بلدا ومنظمة، بما فيها الأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، الذي عقد بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أعرب المشاركون عن تأييدهم لعملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان ودعمهم للتعاون الأمني الإقليمي. • وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعيدت هيكلة المجلس الأعلى للسلام، وعُيّن كريم خليلي رئيسا جديدا له. وفي إطار الهيكل الجديد، بلغ مجموع أعضاء المجلس ٥٢ عضوا، منهم ١٢ امرأة. • وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الأعلى للسلام استراتيجية تنفيذية جديدة ذات ولاية مبسطة تركز على التوعية العامة وبناء التوافق الوطني. وفي الشهر نفسه، وافقت الجهات المانحة على مواصلة تمويل التكاليف التشغيلية للمجلس لفترات تبلغ كل منها ثلاثة أشهر على أساس متجدد وتمويل أنشطة التوعية على أساس المشاريع. • وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مستشار الأمن القومي حنيف عطمار الاستراتيجية الحكومية الأولية بشأن السلام والمصالحة إلى اجتماع لممثلي المجتمع الدولي. • وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، نسقت البعثة وقدمت إسهامات إلى المجتمع الدولي بشأن مجموعة من الرسائل المشتركة الهادفة إلى مساعدة الحكومة في وضع الصيغة النهائية لاســـتراتيجيتها للســـلام. وقد أُخذ في الاعتبار العديد من النقاط التي أثارها المجتمع الدولي في مشروع ورقة رؤية الحكومة التي قدمتها لاحقا في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. • وعقب اتفاق الســـلام الذي أبرم في أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٦ بين الحكومة والحزب الإســـلامي (قلب الدين)، عاد زعيم الحزب قلب الدين حكمتيار إلى كابل في أيار/مايو ٢٠١٧. وبحلول ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أُطلق سراح ١٦٠ سجينا تابعين لهذه الجماعة من سجون بُل شرخي وبغرام وقندهار، دعما لتنفيذ اتفاق السلام.
زيادة قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)	• واصـــلت الحكومة في عام ٢٠١٧ تقديم معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). • وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٧، قدم فريق الدعم التحليلي ورصـــد الجزاءات تقريره الثامن عملا بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة الطالبان وما يرتبط بها من كيانات وأفراد يشـــكلون خطرا يهدِّد السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. واستند التقرير في جزء كبير منه على المعلومات المقدمة من السلطات الأفغانية (انظر S/2017/409).

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
	• وعندما زارت لجنة مجلس الأمن أفغانستان في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أكد الرئيس التنفيذي عبد الله مجددا التزام الحكومة بملاحقة الأفراد والكيانات باستخدام آليات الجزاءات. وما زال من المنتظر القيام بالمزيد من العمل في هذا الصدد.
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية ومع المجتمع المدني	• في عام ٢٠١٧، يسّرت البعثة ما مجموعه ١٤ مبادرة من مبادرات السلام المحلية، وقدمت دعما لتعزيز جهود الوساطة والمصالحة التي يقودها الأفغان على مستوى الولايات والمقاطعات. وتضمنت هذه المبادرات، التي شملت أصحاب المصلحة من ١٦ ولاية، مبادرات حل النزاعات، والحوارات المجتمعية، والمجالس القبلية، وتجمعات التوعية مع العلماء وممثلي القبائل وأعضاء مجالس الولايات وأعضاء مجالس السلام في الولايات والمسؤولين الحكوميين والناشطين الشباب والنساء. • وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نظم المجلس الأعلى للسلام اجتماعا ضم أكثر من ٧٠٠ من علماء الدين في كابل. واتفق الزعماء الدينيون خلال الاجتماع على إعلان أعربوا فيه عن تأييدهم لجهود السلام بقيادة أفغانية، بما في ذلك إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان، ودعوا حركة طالبان إلى نبذ العنف. • وإحياء لليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٧، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حوارات في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر اجتذبت ٣٦٤ مشاركا، من بينهم ٣٠٣ من النساء من ٢١ ولاية. وكان موضوع الحوارات هو ''مشاركة المرأة في العملية الانتخابية''.

ثالثا – الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بسط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولا إلى المستوى المحلي، وتتمتع بالقدرة على تنفيذ السياسات، والقدرة المتزايدة على البقاء بفضل الإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• برهنت اللجنة الانتخابية المستقلة في عام ٢٠١٧ على قدرتها على تكليف الجهات المختصة بإجراء الدراسات التقنية، والنظر في خيارات إدخال التكنولوجيا في العمليات الانتخابية، وتنفيذ أنشطة التوعية العامة، وإبرام اتفاقات التعاون مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي. • وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت اللجنة دراسة تقنية عن الدوائر الانتخابية إلى الحكومة، اقترحت فيها تقسيم ١٢ ولاية كبيرة تضم أكثر من خمسة مقاعد إلى دوائر انتخابية أصغر، وترك بقية الولايات البالغ عددها ٢٢ ولاية على حالها. • وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة أن الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات ستجرى في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. • وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعلنت اللجنة قرارها بالعودة إلى خيار التسجيل الورقي للناخبين. • وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية مذكرة تفاهم بشأن تعيين موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة، بهدف الإسراع في العملية وإنشاء آلية لضمان الشفافية. • وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع هيئة التسجيل المدني المركزية الأفغانية، أوضحت أدوار كل من المؤسستين فيما يتعلق بتسجيل الناخبين. • وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدمت اللجنة مفهوم تسجيل الناخبين والميزانية المتصلة به إلى الحكومة والجهات المانحة بعد التشاور مع أصحاب المصلحة السياسيين والمجتمع المدني. واعتُمدت بعد ذلك الخطة واللائحة التنظيمية لعملية تسجيل الناخبين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وللمرة الأولى، سيتم إنشاء قائمة الناخبين التي تربط الناخبين بمراكز اقتراع محددة باستخدام بطاقات الهوية الوطنية، على النحو المتوخى في قانون الانتخابات لعام ٢٠١٦. • وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أنها قد وافقت على مواقع ٣٥٥ ٧ من مراكز الاقتراع بعد عملية استعراض المواقع التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد بدأت لجنة الشكاوى الانتخابية أيضا استعراض ما يقرب من ٤٠٠ شكوى فيما يتعلق بتقييم مراكز الاقتراع. • وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تم جزئيا سد الثغرات القيادية في اللجنة الانتخابية المستقلة من خلال تعيين شهلا حق في منصب رئيس الأمانة ورئيس موظفي الشؤون الانتخابية بالنيابة. وجاء تعيينها بعد أن قام الرئيس غني بإقالة رئيس موظفي الشؤون الانتخابية السابق،

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
	إمام محمد واريماش، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. والسيدة حق هي أول امرأة تعين في منصب رئيس موظفي الشؤون الانتخابية باللجنة. وعقب إقالة رئيس اللجنة، نجيب الله أحمدزاي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عين الرئيس غني مفوضا جديدا في اللجنة، هو سيد حفيظ الله الهاشمي، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في عملية انتقدها بعض نشطاء المجتمع المدني. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انتخبت اللجنة غلا جان عبد البديع الصياد رئيسا جديدا لها. وكانت وسيمة بدغيسي، وهي امرأة أعيد انتخابها نائبة لرئيس العمليات في كانون الثاني/يناير، قد شغلت منصب رئيس اللجنة قبل انتخاب السيد الصياد. • وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية مشروع وثيقة لدعم الانتخابات، ما مكن من مواصلة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى العمليات الانتخابية في أفغانستان. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تعهدت الجهات المانحة الرئيسية بتمويل ما يصل إلى ٩٠ في المائة من ميزانية تسجيل الناخبين المقدرة بمبلغ ٢٨ مليون دولار، في حين ستغطي الحكومة الأفغانية التكاليف المتبقية. • وعقدت اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية ثلاثة منتديات وطنية للانتخابات في كابل في ١٩ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر مع ممثلين عن جماعات المجتمع المدني والأحزاب والائتلافات السياسية وشيوخ القبائل وغيرهم من أصحاب المصلحة السياسيين الأفغان. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقدت اللجنة الانتخابية المستقلة أول مجموعة من المنتديات الانتخابية على مستوى الولايات في باكتيا وباميان وبلخ وكندز وقندهار وننكرهار وهرات، وهناك خطط لعقد مثل هذه المنتديات على أساس منتظم في جميع الولايات.
إنشاء اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد تقريرها نصف السنوي الحادي عشر الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتضمن التقرير مناقشة لتعاون اللجنة مع وزارة الصحة العامة في تنفيذ توصيات اللجنة. • وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، أصدرت اللجنة تقريرها الخاص بشأن القابلية للفساد في مكتب المدعي العام الأفغاني، الذي أشارت فيه إلى أن مكتب المدعي العام قد أدخل عددا من التغييرات الإيجابية على التنظيم الداخلي، بما في ذلك رصد الأداء وتقييمه والامتثال للتوظيف القائم على أساس الجدارة. • وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في برنامج الرصد والتقييم، أصدرت اللجنة ٢٦١ توصية في عام ٢٠١٧، نفذت منها ٥٥ توصية، وبذلك يصل العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة والمنفذة منذ عام ٢٠١٠ إلى ٨٦٢ توصية و ٢١٥ توصية، على التوالي.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
تمكين مؤسسات مكافحة الفساد كي تشرف على نهج شامل لقطاعات الحكومة بأكملها من أجل مكافحة الفساد	• صدر قانون جديد لإدارة الأراضي بموجب مرسوم رئاسي في ٤ آذار/مارس ٢٠١٧. ويجعل هذا القانون إدارة الأراضي العامة أكثر كفاءة وشفافية ويقلل من أوجه انصياع المؤسسات للفساد. وفي نيسان/أبريل، تمت صياغة قانون منقح لتخصيص الأراضي بمساهمة كبيرة من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتتمثل أهداف هذا القانون في تبسيط العمليات، وزيادة الشفافية، والحد من قابلية المؤسسات للفساد في تخصيص الأراضي العامة. وينتظر القانون موافقة الرئيس عليه. • وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في أفغانستان. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، صدر أمر رئاسي لتنفيذ الاستراتيجية من قبل تسع وزارات ذات أولوية. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت ثلاث من الوزارات التسع ذات الأولوية خطط عمل لمكافحة الفساد، وكانت ثلاث منها بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خططها. • وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، دشن الرئيس منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لشراكة الحكومات المنفتحة في أفغانستان، الذي يضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتمثل هذه الشراكة اتفاقا عالميا تلتزم الدول الأعضاء بموجبه بإشراك الجهات الفاعلة من غير الدول لزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة في مجال الحوكمة. • وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أقر الرئيس خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومات المنفتحة، المكونة من ١١ التزاما، بما في ذلك وضع سياسة لحماية النساء في حالات النزاع والحالات الطارئة، وإنشاء محاكم خاصة للتصدي للعنف ضد المرأة في ١٢ ولاية. وكانت أفغانستان قد انضمت إلى الشراكة في عام ٢٠١٦.
نشر إقرارات الممتلكات للموظفين العموميين سنويا	• أصدر المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد في عام ٢٠١٧ استمارات إقرار الممتلكات إلى ٥ ٦٦١ من كبار المسؤولين الحكوميين، وتلقى ٢ ٦٧٣ استمارة مكتملة، وتحقق من ٤٧ من الاستمارات المقدمة، مما رفع العدد الإجمالي للاستمارات التي أصدرها المكتب وتلقاها وتحقق منها منذ إنشاء برنامج الإقرار بالممتلكات في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦ ٥٠٨ و ١٠ ٠٦١ و ٢٨٠، على التوالي. وتشمل الاستمارات التي تم التحقق منها، والبالغ عددها ٢٨٠ استمارة، استمارات الرئيس والرئيس التنفيذي والنائب الثاني للرئيس وجميع وزراء الحكومة، و ٣٣ من حكام الولايات البالغ عددهم ٣٤ حاكما. ويرجع انخفاض مستوى التحقق من الممتلكات إلى محدودية التعاون من جانب المسؤولين المستهدفين. • وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصدر الرئيس المرسوم التشريعي رقم ١٢٧٠، الذي أحال وظيفة تسجيل الممتلكات والتحقق منها من المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد إلى المكتب الإداري للرئيس من أجل تحسين الامتثال.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات والمقاطعات على أداء المهام وتقديم الخدمات	• في عام ٢٠١٧، قدم معهد التدريب على الخدمة المدنية التدريب إلى ٥٤٠ ٢ موظفا مدنيا، منهم ٥٣٣ امرأة (٢١ في المائة)، وهو ما مثل نسبة ٦٥ في المائة من الهدف البالغ ٨٥٠ ٣ موظفا. ولم يتمكن معهد التدريب من تحقيق هدفه نظرا للتأخيرات الكبيرة في تعيين المدربين. وتم تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجالات تطبيقات الحاسوب، واللغة الانكليزية، وإدارة الموارد البشرية، فضلا عن الإدارة والإدارة المالية.
زيادة الشفافية في التعيينات في سلك الخدمة المدنية وزيادة فعاليتها	• في عام ٢٠١٧، يسّرت المديرية المستقلة للحكم المحلي تعيين ٢٧٥ من حكام المقاطعات البالغ عددهم ٣٨٦ حاكما، و ٣٣ من نواب حكام الولايات البالغ عددهم ٤١ نائب حاكم من خلال نظام توظيف قائم على أساس الجدارة. ومن بين الأشخاص المعينين، لا توجد سوى امرأة واحدة في منصب نائب حاكم ولاية، واثنتان في منصب حاكم مقاطعة.
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• في ١١ آذار/مارس ٢٠١٧، باشر رئيس جديد العمل في اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية في إطار مبادرة لتعزيز تنفيذ إصلاحات الخدمة المدنية. وفي عام ٢٠١٧، يسر الرئيس تعيين مفوضين جدد، وبدأ وضع خطة استراتيجية لخمس سنوات بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على التوظيف القائم على أساس الجدارة في الحكومة، والإبقاء على مجموعة تنافسية لعناصر الأجر في الخدمة المدنية، وإعطاء الأولوية للإصلاحات في المجالات الرئيسية، مثل المعاشات التقاعدية وإعادة إدماج العائدين من اللاجئين الأفغان. • واتخذت الحكومة خطوات لتحسين المساواة بين الجنسين في الخدمة المدنية. فقد صدرت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سياسة جديدة ترمي إلى زيادة تمثيل المرأة في الخدمة المدنية من ١٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وتوفر هذه السياسة نظام حصص، وامتيازات إدارية خاصة، وحماية في مكان العمل، وفرصا أفضل للتطوير الوظيفي للمرأة في الخدمة المدنية.
تنفيذ سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• في عام ٢٠١٧، يسرت المديرية المستقلة للحكم المحلي، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، صياغة مشروع سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت المديرية مشروع السياسة إلى الرئيس للموافقة عليه، حتى يعرض على مجلس الوزراء لاعتماده. • وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، يسرت وزارة الاقتصاد، بدعم من البعثة، صياغة الخطط الإنمائية للولايات لعام ٢٠١٧ في جميع الولايات الأربع والثلاثين باستخدام المبادئ التوجيهية للتخطيط في الولايات التي وضعتها في عام ٢٠١٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جرى استعراض المبادئ التوجيهية وتنقيحها، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شرعت وزارة الاقتصاد في تنظيم برنامج توجيهي للإدارات التنفيذية في جميع الولايات بشأن المبادئ التوجيهية المنقحة استعدادا لعملية التخطيط في الولايات لعام ٢٠١٨.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
وضـــع معـايير للحـدود الإداريـة ونشرها	• بعد وضـــع معايير للحدود الإدارية في المناطق الحضـــرية، أُنجزت في عام ٢٠١٧ أربعة من الحدود البلدية ورُسمت خرائط لها، ليصل بذلك مجموع عدد الحدود التي وُضعت خرائطها إلى ٢٦ في ٣٤ بلدية من بلديات الولايات. كما رُسمت خرائط حدود ٨٢٠ من الأحياء الحضرية خلال العام.
إنشـــاء بنية تحتية مناســـبة تمكن المؤســـســـات الحكومية من أداء عملها، لا ســـيما على المســـتوى دون الوطني	• شيدت في عام ٢٠١٧ ثلاثة مراكز لخدمة المواطنين تابعة لمكاتب حكام الولايات من أجل زيادة فرص حصـول المواطنين على بطاقات الهوية الوطنية والخدمات الحكومية الأخرى. وبالإضـافة إلى ذلك، تم تجهيز ١٣ من مكاتب حكام الولايات و ١١ بلدية ببنية تحتية للإنترنت لتطوير نظم إدارة تكنولوجيا المعلومات وتحســين التواصــل مع الناخبين. وقد مكنت ثمانية من مشــاريع البنية التحتية الصـغيرة النطاق البلدياتِ من تحســين تقديم الخدمات، حيث اسـتفاد منها ١٥٧ ١٦٨ مواطنا، منهم ٧٢٨ ٤٥ امرأة.
إنشاء نظامين قضائي وجنائي لهما مصـداقية ويحترمان حقوق الإنسـان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• في ٤ آذار/مارس ٢٠١٧، أقر الرئيس قانون العقوبات المنقح، الذي يضـــم الجرائم والعقوبات في مدونة واحدة، ويتضـــمن أحكاما من القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسـان. وتشـمل التحسينات المدخلة على القانون اعتماد تعريفات حديثة محايدة جنسـانيا للجرائم مثل الاغتصاب، وحظر استخدام التعذيب، وحظر الاستيلاء على الأراضي، وتجريم ممارسة باتشا بازي ((رقص الغلمان)) وفرض عقوبات صارمة على مرتكبيها، وإجراء تخفيض كبير في عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. • وفي عام ٢٠١٧، شرع مركز العدالة لمكافحة الفساد، الذي أنشئ في عام ٢٠١٦، في النظر في قضـــايا أكثر تعقيدا تشـــمل كبار المســـؤولين الحكوميين، ولا ســـيما أفراد القطاع الأمني. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان المركز قد عالج ٢٧ قضية شملت ١١٤ متهما على مستوى المحكمة الابتدائية، بمن فيهم ١٤ جنرالا من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية و ٣ نواب وزراء، أدينوا بجرائم وخضعوا لعقوبات بالسجن تتراوح بين سنة ونصف و ١٤ سنة.

رابعا – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، تماشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وتخويف المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	• في عام ٢٠١٧، وثَّقت البعثة إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ١٠ ٤٥٣ إصابة (٣ ٤٣٨ قتيلا و ٧ ٠١٥ جريحا)، ما يمثل انخفاضا بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. وعزت البعثة ٦٥ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و ٢٠ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة و ١١ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر أثناء اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٣ في المائة إلى المتفجرات من مخلفات الحرب وحوالي ١ في المائة إلى القصف عبر الحدود من باكستان في اتجاه أفغانستان. وأسفر استخدام تكتيكات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ٤ ١٥١ إصابة (١ ٢٢٩ قتيلا و ٢ ٩٢٢ جريحا)، ما يشكل ٤٠ في المائة من مجموع إصابات المدنيين في عام ٢٠١٧، تليها الاشتباكات البرية التي خلفت ٣ ٤٨٤ إصابة في صفوف المدنيين (٨٢٣ قتيلا و ٢ ٦٦١ جريحا). واستمر العنف المرتبط بالنزاع في عام ٢٠١٧ في إسقاط قتلى وجرحى في صفوف النساء والأطفال. وسجلت البعثة وقوع ضحايا من الأطفال بلغ عددهم ٣ ١٧٩ طفلا (٨٦١ قتيلا و ٢ ٣١٨ جريحا) بانخفاض قدره ١٠ في المائة عن العدد المسجل في عام ٢٠١٦. ووثقت البعثة وقوع ضحايا من النساء بلغ عددهن ١ ٢٢٤ امرأة (٣٥٩ قتيلة و ٨٦٥ جريحة) في عام ٢٠١٧، بزيادة تقل عن ١ في المائة، على الرغم من أن وفيات النساء ارتفعت بنسبة ٥ في المائة. وشكلت الإصابات في صفوف النساء نسبة ١٢ في المائة من الإصابات المرتبطة بالنزاع في صفوف المدنيين. • وفي عام ٢٠١٧، أنشأ مركز توحيد التابع لمكتب مجلس الأمن القومي، بدعم من بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، قاعدة بيانات تهدف إلى تعزيز قدرة الحكومة على تتبع الإصابات المرتبطة بالنزاع في صفوف المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بعثة الدعم الوطيد بتدريب ٣٠٥ من ضباط قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على تدابير الحد من الخسائر في صفوف المدنيين. • وعقد المجلس المعني بتجنب الخسائر في صفوف المدنيين والحد منها ثلاثة اجتماعات في ١٥ شباط/فبراير و ٢٣ آب/أغسطس و ٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٧، تناول خلالها الجهود العملية التي اضطلعت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية لتحسين حماية المدنيين. • وفي عام ٢٠١٧، أنشأت الشرطة الوطنية الأفغانية ١٢ وحدة إضافية لحماية الطفل، ليصل العدد الإجمالي للوحدات إلى ٣٣ وحدة، تغطي ٣٣ من ولايات البلد الأربع والثلاثين.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في عام ٢٠١٧، بتدريب ٢٢ ضابط اتصال من المديرية الوطنية للأمن و ١٧ رئيس شرطة في مقاطعة كابل و ١١ معلما على حماية الأطفال في النزاع المسلح. • وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نُشر قانون العقوبات المنقح في الجريدة الرسمية. ويتضمن أحكاما تحظر وتجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة، إلى جانب فصل جديد يجرم ممارسة باتشا بازي (رقص الغلمان). ويقدم أيضا تعاريف للجرائم الدولية بما يتماشى مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. • وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، صدقت الحكومة على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، بما في ذلك جميع التعديلات المدخلة عليها والبروتوكولات الملحقة بها. • وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقرت الحكومة رسميا السياسة الوطنية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والحد منها، التي تهدف إلى حماية المدنيين من الأضرار المتصلة بالنزاع. • وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة حوارها السنوي المدني – العسكري الثاني بشأن حماية المدنيين في كابل، الذي ناقش خلاله ممثلون حكوميون وعسكريون رفيعو المستوى وأوساط الحماية الدولية خططا من أجل الوفاء بالالتزامات بموجب البروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وتنفيذ السياسة الوطنية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والحد منها. • وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، شرعت وزارة الدفاع في تطبيق سياستها لحماية الطفل التي تركز على منع وقوع ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل في سياق النزاع المسلح واستخدام القوات العسكرية لمرافق التعليم والمرافق الصحية.
إذكاء وعي الأفغان بحقوقهم ووعي الحكومة بالتزاماتها	• في عام ٢٠١٧، نشرت البعثة ستة تقارير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، بما في ذلك تقريران خاصان. واستخدمت البعثة هذه التقارير بغرض زيادة الوعي والدعوة بهدف تعزيز احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. • وفي آذار/مارس ٢٠١٧، صدر بموجب مرسوم رئاسي قانون مناهضة التعذيب وقانون العقوبات الجديد، وكلاهما يتضمن تعريفا للتعذيب يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. • وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة تقريرها العلني الرابع عن معاملة المحتجزين المعتقلين لأسباب متصلة بالنزاع، الذي يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد تزامن إصدار التقرير مع الاستعراض الدوري الثاني بشأن أفغانستان الذي أجرته لجنة مناهضة التعذيب. • وفي نيسان/أبريل، أفادت الحكومة باعتزامها سحب تحفظها على اتفاقية مناهضة التعذيب، ووافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على قرار التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وأكدت الحكومة، في التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة في ٦ أيلول/سبتمبر

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	٢٠١٧ كجزء من ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، مواصلة التزامها بالتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب (انظر A/72/377)، على الرغم من استمرار تعليق تنفيذ تلك الالتزامات. • وفي حزيران/يونيه، أشارت تقارير موثوقة إلى أن الرئيس أصدر أمرا بتنفيذ أحكام عقوبة الإعدام الصادرة في حق ١١ سجينا ردا على الهجوم الانتحاري المنفذ في كابل في ٣١ أيار/مايو والذي أسفر عن مقتل ٩٢ شخصا وإصابة ٤٩١ آخرين. ونتيجة للدعوة التي اضطلعت بها البعثة، أصدر المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً نداء عاجلا يدعو إلى وقف عمليات الإعدام إلى أن يتسنى إعمال الحق في محاكمة عادلة. ونتيجة لذلك، لم تنفذ عمليات الإعدام التي كان من المقرر تنفيذها. • وفي أيلول/سبتمبر، أقر الرئيس مرفقا لقانون مناهضة التعذيب يتضمن حكما ينص على تقديم ضحايا التعذيب دعاوى قانونية للانتصاف أمام المحاكم الجنائية والمدنية. وتم ضم القانون ومرفقه في نص موحد، وافق عليه مجلس الشيوخ بالجمعية الوطنية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. والنص ينتظر توقيع الرئيس عليه ويتوقع نشره في الجريدة الرسمية في آذار/مارس ٢٠١٨. • وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طلبا إلى الدائرة التمهيدية بغية الحصول على إذن بالشروع في إجراء تحقيق في جرائم دولية زعم ارتكابها في أفغانستان منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، بما في ذلك جريمة التعذيب، التي هي جريمة حرب، المرتكبة من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعزيز المساءلة ودعم الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• وفي عام ٢٠١٧، ارتفع عدد النساء في صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية بنسبة ٨ في المائة ليصبح ٣ ٣٧٩ امرأة. وبغية معالجة مشكلة التحرش الجنسي بالمرأة في صفوف قوات الشرطة، واصلت وزارة الداخلية العمل على وضع اللمسات الأخيرة على إجراءات الشكاوى الداخلية. • وفي عام ٢٠١٧، أُنشئت مكاتب ملاحقة للقضاء على العنف ضد المرأة في جميع الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية. وتوجد مدعية عامة في ٢٥ مكتبا من مكاتب الولايات البالغ عددها ٣٤ مكتبا. • وفي عام ٢٠١٧، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى زيادة دور المرأة في عمليات السلام. وفي ٢ تموز/يوليه، رُشحت خمس نساء أخريات لعضوية المجلس الأعلى للسلام، وهو ما زاد تمثيل النساء إلى ١٢ عضوا من مجموع ٦٣ عضوا، إلى جانب وجود أربع نساء في المجلس التنفيذي وثماني نساء في الجمعية العامة. • وفي عام ٢٠١٧، واصلت الحكومة تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل زيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني في أنشطة تعزيز السلام والأمن، واتخاذ تدابير لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني في النزاعات المسلحة. وما زالت المناقشات مستمرة بين الحكومة والجهات المانحة بشأن آلية تمويل وميزانية خطة العمل الوطنية.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	• وفي عام ٢٠١٧، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية الأفغانية وأوجه الحياة السياسية والاجتماعية ومفاوضات السلام. وشملت هذه الجهود الحوارات المعقودة إحياء للأيام المفتوحة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وركزت هذه الحوارات على تعزيز مشاركة المرأة في جميع جوانب العملية الانتخابية في جميع أنحاء أفغانستان. • ويقلل قانون العقوبات الجديد من صرامة العقوبة المقررة بموجب القانون في حق النساء اللائي يرتكبن جرائم معينة، ومن ذلك الخيانة الزوجية. غير أنه في آب/أغسطس، تم إزالة الفصل المتعلق بالعنف ضد المرأة من المدونة، وهو ما اعتبره البعض انتكاسة في جهود الحكومة للوفاء بالتزامها بحماية حياة المرأة وحقوقها. • وأطلقت الحكومة، في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، البرنامج الوطني ذا الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا، وأنشأت، في ٨ آب/أغسطس، اللجنة التنفيذية المعنية بتمكين المرأة من أجل تيسير التنسيق الرفيع المستوى بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. • وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعطت السيدة الأولى في أفغانستان انطلاقة خطة العمل الوطنية لإنهاء الزواج المبكر وزواج الأطفال (٢٠١٧-٢٠٢١).
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لهذه التدابير	• في عام ٢٠١٧، واصلت البعثة العمل مع المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والحكومة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق العدالة والإنصاف لفائدة الضحايا. • وأذكت البعثة الوعي بأحكام اتفاق السلام المبرم عام ٢٠١٦ بين الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين) التي تمنح الحصانة لقادة هذه الجماعة وتتوقع إمكانية الإفراج عن معظم السجناء المنتسبين إليها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحول دون محاكمة الأفراد الذين قد يكونون مسؤولين بموجب القانون عن جرائم حرب أو أعمال إبادة جماعية أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. • وفي عام ٢٠١٧، عملت البعثة مع فريق التنسيق في مجال العدالة الانتقالية، الذي يتألف من ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى إرساء السلام المستدام وتحقيق المصالحة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الفريق عن تأييده لقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوجيه طلب إلى الدائرة التمهيدية لفتح تحقيق رسمي في انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان. • وفي عام ٢٠١٧، وضعت البعثة اللمسات الأخيرة على ٣٤ خريطة طريق من أجل السلام في الولايات انبثقت عن مشاورات محلية أجريت في السنوات السابقة. وستكون خرائط الطريق أدوات تستخدمها منظمات المجتمع المدني في عملها مع الحكومة بهدف تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتصدي للإفلات من العقاب.

مؤشرات التقدّم	المقاييس
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان برعاية مجلس حقوق الإنسان	• في آذار/مارس ٢٠١٧، شرعت الحكومة في صياغة التقرير الدوري الثالث لأفغانستان المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الذي كان من المقرر تقديمه في تموز/يوليه ٢٠١٧، والذي يتوقع الآن تقديمه في آذار/مارس ٢٠١٨. • وفي نيسان/أبريل، قدمت البعثة إحاطة إلى لجنة مناهضة التعذيب في جلسة مغلقة عقدت في جنيف قبل استعراض التقرير الدوري الثاني لأفغانستان. • وفي ١٥ آب/أغسطس، أصدرت الحكومة دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ما يدل على استعدادها لمواصلة العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد، والاستفادة من تقييم الخبراء وتوصيات أصحاب الولايات. • وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعيةُ العامة أفغانستان عضوا في مجلس حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويجري العمل على تنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية للحكومة التي تتضمن عناصر تتعلق بتعزيز سيادة القانون وحقوق المرأة والطفل والمشردين داخليا واللاجئين والمساءلة.
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، باعتبارها المؤسسة الأفغانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتعزيزها	• في عام ٢٠١٧، واصلت البعثة عملها مع اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في مجال حماية المدنيين وتقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء الناجيات من العنف، وأجرت مشاورات رفيعة المستوى من أجل تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. • وفي عام ٢٠١٧، نظمت البعثة واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ٥٩ مناسبة ركزت على الحفاظ على حيز المجتمع المدني وتوسيعه، إلى جانب تعزيز حرية التعبير وعمليات السلام والمصالحة الشاملة. وقد شارك في هذه المناسبات ١ ٤٧٥ مشاركا (كان ثلثهم تقريبا من النساء) في ٢٧ ولاية.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية مدعومة من المجتمع الدولي تعزّز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار بصورة عامة

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين	• بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كانت الحكومة قد أعدت اثنين من البرامج الوطنية العشرة ذات الأولوية وشرعت في تنفيذهما. أما البرامج الثمانية المتبقية فهي في طور الإعداد ولكن من المتوقع الانتهاء من صياغتها والشروع في تنفيذها في عام ٢٠١٨. • وفي مطلع عام ٢٠١٧، بدأت الحكومة البرنامج الوطني ذا الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا، وشرعت في تنفيذه في آذار/مارس. • وتم الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية المعني بميثاق المواطنين في أيار/مايو ٢٠١٧. • في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان البرنامج الوطني ذو الأولوية لتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية في المراحل النهائية للموافقة عليه من قبل المجلس الاقتصادي الأعلى التابع للحكومة. • وفي عام ٢٠١٧، وُضعت مذكرات مفاهيمية أو مشاريع نصوص تتعلق بالبرامج الوطنية ذات الأولوية للتنمية الحضرية والزراعة والبنية التحتية والعدالة.
توخي المزيد من العدالة في توزيع المساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• مع استمرار النزاع في معظم أنحاء البلد في عام ٢٠١٧، أصبح من الصعب أكثر فأكثر تنفيذ البرامج بصورة عادلة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق الريفية. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، كان البرنامج الوطني ذو الأولوية المعني بميثاق المواطنين، الذي يهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق تنمية ملموسة في المناطق النائية، في طور التنفيذ في ٣٢ ولاية و ١٠١ مقاطعة و ٤ مدن وما يقرب من ٠٠٠ ٥ مجتمع محلي. • وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أُنشئت في جميع الولايات الأربع والثلاثين لجان للشؤون الجنسانية وشؤون المرأة تعنى بإدماج مبادرات المساواة بين الجنسين في أعمال حكومات الولايات.
زيادة تحصيل الإيرادات وتحقيق النمو المستدام بالاعتماد على الموارد الأفغانية	• خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧، زادت الحكومة من تحصيل الإيرادات بنسبة ١٤ في المائة لتصل الإيرادات المحصلة إلى ١,٨٩ بليون دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى التحسينات التي أُدخلت على إدارة وإنفاذ تحصيل الضرائب. ونظرا لهيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، لا تزال الإيرادات الضريبية في معظمها تأتي من الجمارك ودافعي الضرائب الكبار ومصادر الإيرادات غير الضريبية. • وعلى الرغم من التحسينات التي شهدها مجال تحصيل الإيرادات، يتوقع أن تغطي الحكومة حوالي ٤٠ في المائة فقط من النفقات المدرجة في الميزانية في عام ٢٠١٧، ما يترك فجوة مالية قدرها ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع أن ترتفع إلى

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	١٧,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠. ولذلك، ستظل المساعدة الإنمائية المدنية الأجنبية المقدمة لميزانية الحكومة ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على الخدمات الأساسية وتنفيذ البرامج الإنمائية. • ولتحسين مناخ الأعمال وتجنب خنق النمو، تنظر الحكومة في عدة تدابير ضريبية، من قبيل ضريبة القيمة المضافة، التي من شأنها تبسيط عملية فرض الضرائب على الأعمال التجارية. • وعلى الرغم من أن النزاع لا يزال يساهم في خلق جو من انعدام الأمن والريبة، ويحد من النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧، شهد معدل النمو زيادة طفيفة من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٧.

سادسا – التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعّال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• في ١ آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الدول الأعضاء، خلال مؤتمر القمة الثالث عشر لمنظمة التعاون الاقتصادي في إسلام أباد، إعلان إسلام أباد ورؤية عام ٢٠٢٥، حيث حددت خريطة طريق لزيادة التعاون والتكامل الإقليميين على مدى السنوات العشر القادمة.
	• وفي ١٥ و ١٦ آذار/مارس، تم التوصل إلى اتفاق، خلال محادثات رفيعة المستوى عقدت في لندن بين أفغانستان وباكستان، لتحسين التجارة العابرة للحدود والتعاون الاقتصادي والأمني. وأفضى هذا الاتفاق إلى إعادة فتح نقاط العبور الحدودية الرسمية التي كانت مغلقة بضعة أسابيع في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧.
	• وفي ١٤ نيسان/أبريل، عقد في موسكو مؤتمر بشأن المصالحة في أفغانستان حضره مشاركون من أفغانستان وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند. وأكد المشاركون مجددا أن النزاع في أفغانستان ليس له حل عسكري ويجب حله من خلال حوار بين الأفغان يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن. ودعا المشاركون أيضا حركة طالبان إلى إجراء محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان.
	• وفي ٧ أيار/مايو، زار وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية كابل حيث اجتمع مع كبار المسؤولين الحكوميين. وأفضت المحادثات بين وزيري خارجية أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية إلى إبرام اتفاق تعاون ثنائي وإنشاء خمس لجان عمل لتنفيذ عناصر الاتفاق.
	• وفي ٨ و ٩ حزيران/يونيه، شارك الرئيس غني في مؤتمر قمة رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في أستانا. وخلال مؤتمر القمة، أصبحت باكستان والهند عضوين كاملي العضوية في المنظمة، وتمت الموافقة على قبول انضمام أفغانستان إلى المنظمة حالما تحل نزاعها الداخلي.
	• وفي ٥ آب/أغسطس، حضر الرئيس غني مراسم تنصيب رئيس جمهورية إيران الإسلامية، حسن روحاني، في طهران. وناقش الطرفان التعاون الأمني والاقتصادي، بما في ذلك ميناء شابهار ومشاريع بنى تحتية أخرى.
	• وفي ٢٧ آب/أغسطس، حضر قادة عسكريون كبار من أفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان اجتماع آلية التعاون والتنسيق الرباعي لمكافحة الإرهاب في دوشانبي.
	• وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت منظمة شنغهاي للتعاون، بعد توقف دام سبع سنوات، اجتماعا لفريق الاتصال بشأن أفغانستان في موسكو. ويعد فريق الاتصال منبرا تشاوريا يدعم أفغانستان في مكافحتها للإرهاب والمخدرات والجريمة ويوفر الدعم للتنمية المستدامة في البلد من خلال إطار المنظمة للتعاون الاقتصادي.
	• وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شارك ممثلون كبار من وزارات خارجية أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع عقدته مجموعة التنسيق الرباعية في مسقط من أجل إحياء

مؤشرات التقدّم	المقاييس
	محادثات السلام بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان. ووافقت أفغانستان وباكستان على تنسيق عودة اللاجئين، مع أخذ بداية فصل الشتاء بعين الاعتبار. • وخلال مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان، الذي عقد في عشق أباد يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد المشاركون مجددا دعمهم لعملية المؤتمر وللتنمية الاقتصادية في أفغانستان. وعلى هامش المؤتمر، وقع مسؤولون كبار من أذربيجان وأفغانستان وتركمانستان وتركيا وجورجيا اتفاقا بشأن بناء ممر اللازورد للنقل والذي سيمنح أفغانستان طريقا جديدة جذابة نسبيا لتشحن من خلالها منتجاتها نحو أوروبا. • وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلون من أفغانستان وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الثلاثية الذي عقد في اسطنبول. وكرر المشاركون، خلال الاجتماع، تأكيد التزامهم بالتعبئة المشتركة للموارد وإيجاد حلول دائمة للنزوح المطول للاجئين الأفغان، بما في ذلك عودتهم المستدامة وإعادة إدماجهم في أفغانستان. • وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، عُقد في باكو مؤتمر قلب آسيا الوزاري السابع بشأن عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وركزت المناقشات على التعاون الإقليمي والجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، واختتمت باعتماد إعلان باكو، الذي أكدت فيه البلدان المشاركة على الدور المركزي للمنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والازدهار، وجددت تأكيد التزامها بتوسيع التعاون الاقتصادي وتنفيذ تدابير بناء الثقة القائمة. وعقدت اجتماعات كبار المسؤولين في عملية قلب آسيا – اسطنبول في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر وعقدت اجتماعات الفريق التقني الإقليمي في آذار/مارس ونيسان/أبريل وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر. • وفي الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، وخلال الزيارة الرسمية الأولى التي قام بها الرئيس غني إلى أوزبكستان، تم توقيع ٢٠ اتفاقا ثنائيا، من ضمنها اتفاقات بشأن تبسيط إجراءات المرور العابر والجمارك، وأُنشئت لجنة ثنائية معنية بالأمن، وفُتحت قنصلية أفغانية في تيرميز، وتم التوصل إلى اتفاق لبناء خط إضافي لنقل الكهرباء يبلغ طوله ١ ٠٠٠ كيلومتر من سورخان – داريا إلى بُل خمري وخط سكة حديد يبلغ طوله ٤٠٠ كيلومتر من مزار شريف مرورا بشبرغان وميمنة ووصولا إلى هرات. • وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تلقى وزير خارجية أوزبكستان موافقة الرئيس غني على تنظيم المؤتمر الوزاري المعني بموضوع ”أفغانستان – الطريق إلى مستقبل سلمي“ في طشقند، وهو مؤتمر تقرر عقده في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨. • في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عُقد في بيجين الحوار الأول لوزراء خارجية أفغانستان وباكستان والصين. • وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام رئيس إندونيسيا، جوكو ودودو، بزيارة إلى كابل وعرض دعمه لإنشاء مركز إسلامي ومشاريع إنمائية ولإنشاء لجنة ثلاثية تضم علماء من أفغانستان وإندونيسيا وباكستان من أجل تعزيز جهود السلام والمصالحة في أفغانستان.

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي المتسق للأولويات الأفغانية ضمن إطار للتنسيق تقوده أفغانستان

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والأولويات الحكومية لأفغانستان	• في عام ٢٠١٧، واصل المانحون الدوليون مواءمة حافظاتهم للمساعدات الثنائية مع الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، وهي عملية ستستمر في عام ٢٠١٨ مع استمرار إعداد البرامج الوطنية ذات الأولوية ضمن الإطار وبدء تنفيذها.
تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• وفقا لهيئة الشراء الوطنية، نُشرت جميع العقود الموقعة بخصوص ٧٣٣ مشروعا عالي القيمة في موقعها على شبكة الإنترنت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. • وفي عام ٢٠١٧، أجرت إدارة الإيرادات التابعة لوزارة المالية مشاورات ثنائية مع عدة جهات مانحة من أجل مناقشة تنفيذ التوصيات الصادرة في أواخر عام ٢٠١٦ عن الفريق العامل المشترك المعني بالضرائب الرامية إلى تحسين شفافية عقود المانحين للبرامج غير المدرجة في الميزانية.
تعزيز المجلس المشترك للرصد والتنسيق دعما لعملية كابل، وكوسيلة لتيسير الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• نجح المجلس المشترك للتنسيق والرصد واجتماع كبار المسؤولين اللذان التأما، على التوالي، في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في إعادة تنشيط الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز في ضوء خطة التنمية والإصلاح من خلال شكل جديد يتيح قدرا أكبر من الاستطراد في النقاش. وخلال الاجتماعات، أكدت الالتزامات المتبادلة بين الحكومة والشركاء الدوليين وحددت خطوات للمضي قدما.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: الاتجاه باستمرار نحو الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدّم	*المقاييس*
انخفاض معدلات زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات وإدمانها	• لم تتراجع زراعة الخشخاش. إذ قدرت، في عام ٢٠١٧، المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان بنحو ٠٠٠ ٣٢٨ هكتار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٣ في المائة مقارنة بمساحة قدرت بـ ٠٠٠ ١٢٧ هكتار في عام ٢٠١٦. وقُدر إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٧ بنحو ٠٠٠ ٩ طن، أي بزيادة قدرها ٨٧ في المائة عن الإنتاج البالغ ٨٠٠ ٤ طن في عام ٢٠١٦، وهو ما مثل ارتفاعا قياسيا في زراعة الخشخاش في البلد. • وزادت قيمة إنتاج الأفيون عند التّسليم في المزارع بنسبة تناهز ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع عام ٢٠١٦، إذ بلغت قيمته ١,٤ بليون دولار تقريبا، أي ما يعادل نحو ٧ في المائة من ناتج أفغانستان المحلي الإجمالي المقدر.
زيادة الجهود الفعالة الرامية إلى منع التهريب ومكافحته	• في عام ٢٠١٧، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ما مجموعه ٧٩٨ ٢ عملية لمكافحة المخدرات أدت إلى ضبط ٣٦٦ ٢ كيلوغراما من الهيروين و ٧٥٧ ٦٤ كيلوغراما من المورفين و ١٧٨ ٤٧ كيلوغراما من الأفيون و ١٢١ كيلوغراما من الميثامفيتامين و ٠٨٦ ٦٢ كيلوغراما من الحشيش و ٣٢٢ ٢ كيلوغراما من أقراص اكستاسي (عقاقير اصطناعية) و ٠٤٦ ٥٣ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة و ٢٧٢ ٧٧ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وأسفرت هذه العمليات أيضا عن تفكيك ٥٠ مختبرا لتصنيع الهيروين و ٣ مختبرات لتصنيع الميثامفيتامين؛ إلى جانب إلقاء القبض على ٠٧٨ ٣ مشتبها فيهم؛ والاستيلاء على ٤٧٧ مركبة و ٢١٧ قطعة سلاح و ٧٤٧ هاتفا محمولا و ٨ أجهزة للاتصال اللاسلكي.
زيادة الزراعة المشروعة وما يرتبط بها من استثمار لرؤوس الأموال الخاصة في المناطق المستخدمة سابقا لزراعة الخشخاش	• في عام ٢٠١٧، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة سبعة مشاريع إنمائية بديلة بقيمة ٦,٥ ملايين دولار في ٣٥ مقاطعة في ١٨ ولاية في أفغانستان، استهدفت ٠٠٠ ٢٠ أسرة معيشية ريفية.